



جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الأقتصاد والأرشاد الزراعي

المرحلة الرابعة (اقتصاد زراعي)

محاضرات في

﴿ التجارة الخارجية ﴾

أعداد المدرس الدكتور

﴿ هديل غالب حسن ﴾

مقدمة

التجارة الخارجية لأية دولة هي صورة من صور علاقاتها مع العالم وعلى سبيل التحديد فهي تبين الصلة القائمة بين إنتاج الدولة وبين إنتاج العالم، ولذلك تؤدي التجارة الخارجية دورها في الاقتصاد القومي مثلما تؤديه في الاقتصاد العالمي، وتعد أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ إنها لا تعترض سبيل انسياب السلع والخدمات داخل الأسواق.

ويُعد قطاع التجارة الخارجية أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومي لأية دولة مهما كان تصنيفها سواء كانت من الدول المتقدمة أم من الدول النامية، فهي تربط الدول مع بعضها بعضاً، ويعود السبب في ذلك إلى أن كل دولة تتمتع بتوافر موارد إنتاجية معينة وتفتقر إلى موارد أخرى، وتساعد على توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، فضلاً عن زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص توفير المنتجات، مما يترتب عن ذلك أن التجارة تعدّ مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيدها من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري. وفي ظل المشكلة الاقتصادية الأساسية وهي الحاجات المتزايدة وندرة الموارد الاقتصادية تظهر أهمية التجارة الخارجية إذ إن أية دولة مهما بلغت درجة تطورها لا تستطيع العيش بمعزل عن الدول الأخرى فهي تحتاج إلى سوق لتصريف إنتاجها الفائض عن حاجتها من جانب وتحتاج إلى سد النقص في عددٍ من السلع التي لا تتوفر لديها المستلزمات الأساسية لإنتاجها من جانب آخر، ومن هنا يمكننا القول أن التجارة الخارجية عبارة عن منافع متبادلة للأطراف المشاركة في عملية التبادل. وتسهم الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطية والأولية والاستهلاكية في النشاط الاقتصادي لمواجهة الطلب الناشئ عن القطاعات الاقتصادية فضلاً عن تصدير الفائض الإنتاجي إلى الخارج، وتظهر أهميتها كونها محركاً للنمو الاقتصادي لتأثيرها في استعمال الموارد وتبادل السلع وتوسيع السوق المحلية، وتؤثر بشكل إيجابي في التراكم الرأسمالي والاستثمار عن طريق استيرادات السلع الرأسمالية التي تسهم في النمو والتطور.

أولاً : مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

هي " كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة"

هي " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"

هي " عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة . تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما :الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

ثانياً : أهداف سياسة التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

1- الأهداف الاقتصادية

-زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش و التضخم .

2- الأهداف الاجتماعية

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة .

3- الأهداف الإستراتيجية

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية .

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبتترول مثلاً.

ثالثاً : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، لما لها من أهمية تتمثل فيما يأتي :

1- تؤدي دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة، إذ تستطيع من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا و سلع مصنعة و نصف مصنعة و خبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية، وتظهر أهميتها بالنسبة لهذه الدول إذا تم الأخذ بالاعتبار أن معظمها تعتمد في تكوين دخولها القومية على ما تصدره من مواد أولية خام زراعية و معدنية كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج (النفط) و البرازيل (البن).

2- تسهم في زيادة التشابك و التداخل بين الاقتصادات المختلفة و ما لهذا من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية و الدولية و سيادة الاستقرار في العالم.

3- تساعد في تحسين الموازين التجارية للدول و ما لهذا من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها.

4- التجارة السلعية لها مساهمة في التخصص إذ إن تقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر الاقتصاد الدولي و أساسياته، نظراً لما يمكن أن يؤديه في تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج و الإنتاجية و تحسين النوعية و استعمال الأمثل للموارد المتاحة، إذ إنه بموجب هذا الاتجاه سوف تخصص كل دولة بإنتاج

وتصدير السلع والخدمات التي لها ميزة نسبية في إنتاجها مقارنةً بباقي الدول الأخرى وتعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز في إنتاجها بميزة نسبية مقارنةً.

5- تعطي الفرصة لكل دولة للحصول على عددٍ من السلع و الخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها محلياً، إمّا لعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح بإنتاجها أو لعدم توافر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة، وحتى في حالة توافر تلك الإمكانيات فأنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج.

رابعاً : أسباب ومسوغات قيام التجارة الخارجية

1- **اختلاف الظروف الطبيعية :** يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج عددٍ من المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية. إذ تتوفر لدى عددٍ من دول العالم بيئة استخراجية مثل : توافر مواد خام في باطن أراضيها، وتمتاز دول أخرى ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة ومناخ ملائم ومياه ري.

2- **مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج :** لا يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقاً لاختلاف الظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد أيضاً طبقاً لمدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، وخاصة عنصرى العمل ورأس المال بعدّهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج. إذ تتوفر لدى عددٍ من الدول النامية مثل : مصر والهند وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل الصناعات الغذائية. وعلى العكس من ذلك يتوافر لدى مجموعة من الدول الصناعية الكبرى مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات والمعدات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.

3- **تكاليف النقل :** إن تكاليف نقل أية سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى سعر السلعة. إذ تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي

+ تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي. وهذا يعني أن السلعة تُعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً، وإذا لم تحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دولياً.

4-توافر التكنولوجيا الحديثة : فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات. هذه الدول المتقدمة التي تتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية. لذلك فإن التقدم التكنولوجي يُعد سبباً أساسياً للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

خامساً: الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية:

كل من التجارة الداخلية والخارجية تكون نتيجة للتخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التجاريتين تكمن فيما يلي:

1- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

2- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

3- اختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

4- مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).

5- وجود فرصة للتكتلات و الاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية.

6- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

7- اختلاف النظم القانونية و التشريعات الاقتصادية و الضرائبية و الاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية.

8- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية

سادساً : الأهمية النسبية للتجارة الدولية في الاقتصاد القومي

يمكن أن تُبين أهمية التجارة الدولية وتطورها في البلد الواحد أو في البلاد المختلفة وذلك بالاطلاع على إحصائياتها، ومن السهل معرفة إحصائيات التجارة الخارجية الخاصة بالدول المختلفة :

1- إحصائيات التجارة الخارجية وبياناتها الأساسية وما يرد عليها من تحفظات

إن الإحصائيات التي تنشرها البلاد المختلفة تبين بصفة عامة كمية وقيمة السلع المستوردة والمصدرة، فهي تحتوي على البيانات التالية :

أ- أثمان السلع المستوردة و المصدرة والمعاد تصديرها والعبارة للقارات وتقدر هذه الأثمان بالعملة المحلية عند دخولها إلى البلد أو خروجها منه.

ب-كميات السلع المستوردة والمصدرة وتقدر هذه الكميات في العادة بحسب وزنها بالطن.

ت-البلد الذي صُدرت منه السلع في الأصل ويسمى أصل السلعة وقد لا يكون البلد الذي صدرها منتجها الأول وإنما جاءت السلعة من خلاله وعن طريقه وعندئذٍ يمكن أن يسمى مصدر السلعة، أما البلد الذي يستورد فيسمى وجهة السلعة أو حالها.

ث-التوزيع الجغرافي لتجارة الدول الخارجية مع الدول الأخرى وبخاصة تلك التي يرتبط معها بروابط خاصة كالعلاقات فيما بين دول منطقة الاسترليني أو الدولار، والفكرة هي إظهار الأهمية لهذه الدول في تجارتها الخارجية.

ج-طبيعة السلع المستوردة والمصدرة.

ليس من السهل مقارنة إحصائيات التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، و أنه يجب الحذر عند مقارنة تجارة البلد الواحد الخارجية في تاريخين، فكثيراً ما يحدث التفاوت فيما بين أرقام التجارة الخارجية المسجلة في بلدين عن تجارة واحدة مصدرة من أحدهما ومستوردة من الآخر.

2- وسائل قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية

هناك وسائل عديدة تقاس بها الأهمية الخاصة بالتجارة الدولية في الاقتصاد القومي، ومن هذه الوسائل

ما يلي:

أ- نصيب الفرد من التجارة الخارجية

إنَّ متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية يقاس من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات} / \text{عدد السكان}$$

وأهمية هذا المتوسط أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدول المختلفة فتبين من ذلك مدى ارتباط هذه الدول بالتجارة الدولية.

ب- الميل المتوسط للأستيراد

وهنا نحاول أن نعرف مدى اعتماد الدولة على الواردات، وبالتالي نحاول أن نعرف مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، ويقاس الميل المتوسط للأستيراد من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{الميل المتوسط للأستيراد} = \text{قيمة الواردات} / \text{قيمة الدخل القومي} * 100\%$$

وكلما كان الميل المتوسط للأستيراد كبيراً دل ذلك على أن هذه الدولة تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش إلا أن ذلك لا يعني فقر الدولة أو غناها.

ت- نسبة التبادل

نحاول من خلال هذه النسبة أن نبين علاقة الصادرات بالواردات وعلى وجه التحديد نحاول أن نرى كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها، وتحسب نسبة التبادل من خلال أي من المعادلتين الآتيتين:

$$\bullet \text{نسبة التبادل} = \text{مستوى أسعار الصادرات} / \text{مستوى أسعار الواردات}$$

$$\bullet \text{نسبة التبادل} = \text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} / \text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}$$

إن نسبة التبادل هنا تدلنا على مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، و تدلنا كذلك على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد صحيح كان ذلك في صالح الدولة.

أشكال سياسة التجارة الخارجية

سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها تبني الدولة مجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية وتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

*الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- 1- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات و انخفاض حجمها و إزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.
- 2- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة .
- 3- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية.
- 4- تحديد و وضع تعريف جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة.
- 5- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة و التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع في سوق الدولة الأم، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الأم.

أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

أولاً : الأدوات السعرية

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها مايلي:

1- الرسوم الجمركية : تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" و تنقسم الرسوم الجمركية إلى:

-**الرسوم النوعية :** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية وزن،حجم....إلخ

-**الرسوم القيميّة :** وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

-**الرسوم المركبة :** و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيميّة.

2- نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية. و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح

3- نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية. و نبرز له ثلاثة أنواع هي:

-**الإغراق العارض :** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

-**الإغراق قصير الأجل :** يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

-**الإغراق الدائم :** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

ثانياً : الأدوات الكمية : تنحصر في :

- 1- **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من منتج معين خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني كمي أو قيمي مبالغ وفق تقنيات معينة
- 2- **الحظر (المنع):** يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية". و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:
 - **حظر كلي :** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.
 - **حظر جزئي :** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع ..

- 3- **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوباً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

ثالثاً : الأدوات التنظيمية: تتمثل في :

- 1- **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمياً عاماً يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية.
 - 2- **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل ، كما تتسم بأنها تفصيلية حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها. والمزايا الممنوحة ،فهي ذات طابع إجرائي و تنفيذي.
- فضلاً عن الشكلين السابقين تبرز اتفاقيات الدفع، حيث تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية، مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى. و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

* الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: تتمثل مجمل الحجج في:

- 1- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج و تصدير السلع التي لديها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبياً و بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً.
- 2- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- 3- تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
- 4- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير و الحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
- 5- تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداماً كاملاً و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية:

- الأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في التكامل الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عدة منها:
- أ- **منطقة التجارة الحرة:** و هو اتفاق من مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.
- ب- **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:
- توحد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية نحو الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.
- ج- **الاتحادات الاقتصادية:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية .حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.
- د- **السوق المشتركة :** تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفات موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958 .
- هـ- **الاتحاد النقدي :** هو آخر مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي حيث بمقتضاه تتوصل مجموعة من الدول على انشاء عملة نقدية واحدة تكون لها ابعاد محورية في تسوية مختلف المبادلات الدولية.

النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

توجد العديد من النظريات التي فسرت التجارة الخارجية وتتضمن كلاً من :-

أولاً : النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية

تشمل النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية عدة نظريات وهي :

1- نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة ل آدم سميث) Absolute Advantage Theory

قامت هذه النظرية على تخصيص و تقسيم العمل بين الدول، إذ تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة عن غيرها من الدول. ومن هنا يمكن القول إن الدولة إذا استطاعت استيراد سلعة من الخارج بتكلفة أقل عما يمكن إنتاجه محلياً، فعندها تمتلك دولة ما ميزة في إنتاج سلعة معينة، وهذه الميزة بدرجة كبيرة يعترف بها العالم فإنه من غير المجدي منافسة تلك السلعة، فمثلاً السعودية إنتاجها للنفط يفوق إنتاج النفط في ولاية بنسلفانيا الأمريكية بفارق تكلفة الضخ من آبارها، فهل تمتع أمريكا عن استيراد النفط من السعودية؟ أنه من الأجدى لأمريكا شراء النفط من السعودية التي تتمتع بميزة مطلقة مكتسبة في إنتاجها للنفط بفارق تكلفة الضخ والذي هو ذاتي في حقول النفط السعودية - وليست هذه الميزة المطلقة الضخ الذاتي وإنما الضخ الآلي - في حقول أمريكا. ومن هذا يتضح أن المفكر "سميث" هو من وضع حجر الأساس للتجارة الدولية بين دول العالم وتساعد كل دولة على زيادة ثروتها إستناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. غير أن المفكر "سميث" أورد أن التجارة الدولية تتطلب أن تمتلك الدولة "ميزة مطلقة" قادرة على إنتاج السلعة بكمية معينة من العمل ورأس المال تواجهها كمية أكبر لإنتاجها بعنصري الإنتاج في دولة ما لا تمتلك "الميزة المطلقة".

وأكد سميث الأفكار والأراء التي تدعم التجارة الخارجية الحرة بعدّها تعكس الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية) والتنافسية، وهذا يعني أن التخصص الدولي سوف يؤدي بصورة مجتمعة إلى تعظيم إجمالي الناتج على الصعيد العالمي، وأن مزايا هذا التعظيم تنقسمه دول العالم التي تتعامل بالتجارة الخارجية.

2-نظرية النفقات النسبية (الميزة النسبية لـ ديفيد ريكاردو) Comparative Advantage Theory

يرى ريكاردو أن الباعث على التخصص ليس هو التفوق المطلق في إنتاج سلعة معينة، وإنما هو التفوق النسبي الذي يعدُّ التفوق المطلق أحد صورهِ. ويظهر التفوق النسبي عند مقارنة التكاليف مقدرة بوحدات من عنصر العمل في الصناعات المختلفة في الدولة نفسها.

وافترض ريكاردو في تحليله الافتراضات نفسها التي اعتمد عليها آدم سميث من قبل وهي وجود دولتين أ و ب وسلعتين س و ص ونوعين من عناصر الإنتاج وحرية التجارة والمنافسة الكاملة، فضلاً عن الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع وأن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة في الدولة أ من السلعة س هي 2 وحدة عمل ومن السلعة ص هي 4 وحدة عمل أما بالنسبة لكمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة في الدولة ب من السلعة س فلنفترض أنها 12 وحدة عمل ومن السلعة ص لتكن 6 وحدة عمل، في هذا المثال تتمتع الدولة أ بميزة مطلقة في إنتاج السلعة س وبميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص كما في الجدول (1):

الجدول (1) : المعاملات الفنية للإنتاج والميزة النسبية

الدولة		كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة من :		الأسعار النسبية (تكلفة الأحال)
س	ص	س	ص	س/ص (س محل ص)
2	4	2/1	2	س/ص (ص محل س)
12	6	2	2/1	

يتضح من هذا الجدول أن الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من س و ص إذ إن $2 > 12$ و $4 > 6$ على التوالي. ومع ذلك فإن الميزة المطلقة للدولة أ في إنتاج س أكبر منها في إنتاج ص وذلك لأن $6/4 > 12/2$. فلإنتاج وحدة واحدة من س تحتاج الدولة أ إلى وحدتين من عمل في حين تحتاج ب إلى 12 وحدة عمل. وبالتالي تتمتع الدولة أ بميزة أكبر في إنتاج السلعة س عن إنتاج السلعة ص. ويتضح من هذا الجدول أن الدولة ب تتصف بعيب مطلق في إنتاج كل من س و ص للأسباب نفسها التي جعلت الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها ومع ذلك فإن عيبها في إنتاج السلعة ص أقل من عيبها في إنتاج السلعة س إذ إن $2/12 > 4/6$. ولهذا يمكن القول بأن للدولة ب ميزة نسبية في إنتاج السلعة ص وعيب نسبي في إنتاج السلعة س.

ولقد ذكر ريكاردو أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية والعوائد الحدية، ثم يستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة وتقوم نظرية ريكاردو في النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التي يمكن لنا أن نستكشف بعضها ونبين ما قد يرد عليها من انتقادات وهي :

أ- تعتمد نظرية النفقات النسبية على نظرية العمل للقيمة، التي تقول بأن قيمة السلعة إنما تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها سواء كان ذلك عملاً مباشراً يتمثل فيما يتطلبه إنتاج السلعة من مجهود بشري يبذل في إنتاجها، أو كان عملاً غير مباشر يتمثل فيما يبذل في إنتاج المعدات النسبية على نظرية العمل للقيمة يجعلها عرضة للكثير من الانتقادات، وإن كان من الممكن لنا أن نذكر منها على سبيل المثال إنها لا تأخذ في الاعتبار بقية عناصر الإنتاج من موارد طبيعية و رأس مال وتنظيم، وأنها لا تأخذ في الاعتبار جانب المستهلكين مما يجعلها نظرية خاصة بالعرض فقط أكثر من كونها نظرية خاصة بالقيمة، فضلاً عن عنصر العمل وهو عنصر غير متجانس ولا يصلح معياراً للقيمة.

ب- إن العالم يتكون من بلدين اثنين فقط، وإن كل منهما ينتج سلعتين فقط ومثل هذا الافتراض وإن كان بعيداً عن الواقع، إلا أنه افتراض قد تقتضيه ظروف التحليل الاقتصادي من التجريد، وبالتالي فإن ما يمكن أن ينطبق على بلدين يمكن أن ينطبق على العديد من السلع، أو بتعبير آخر يمكن النظر إلى الأمر على أنه يبين العلاقة بين بلد ما من جهة وبقية دول العالم من جهة أخرى وبين إنتاج سلعة ما من جهة وبين إنتاج بقية السلع من جهة أخرى.

ت- إن عوامل الإنتاج لها القدرة على التنقل من منطقة إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد، في حين أن هذه العوامل لا يمكن لها أن تنتقل من بلد إلى آخر. وإن كان من الممكن أن نتقبل مثل هذا الافتراض، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وبين البلدان المختلفة، إنما هو فرق في الدرجة وليس في النوع، بمعنى أنه قد يكون من السهل أحياناً على عامل مقيم بمدينة معينة أن ينتقل إلى العمل بدولة أخرى.

ث- وجود حرية كاملة في انتقال السلع من بلد إلى آخر، وعدم وجود أي نوع من أنواع القيود أو الحواجز التي تحد من هذا الانتقاد، سواء كانت هذه الحواجز إدارية أو سياسية، بل أنه يتعدى ذلك الحد ليصل إلى افتراض أنه لا توجد نفقات لانتقال السلع من بلد إلى آخر.

- ج- إن كل دولة من الدولتين تمتلك كمية ثابتة من الموارد وبالتالي فإن المسألة أو المشكلة التي تواجه كل منهما إنما تتمثل في توزيع هذا الحجم من الموارد الثابتة على إنتاج كل من السلعتين.
- ح- إن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة، بمعنى أن التوسع أو الانكماش في إنتاج أي من السلعتين لن يؤدي إلى وجود وفورات داخلية أو خارجية أو إلى خلق ضياعات تؤثر على نفقة الإنتاج بالنسبة للوحدة الواحدة.

3-مدرسة التجاربيين (الفكر الماركنتالي) Commercial School

يُعرف الفكر التجاري بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوروبا خلال المدة (1500-1750 م)، والتي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، والغرض الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تراكم ثروة الأمم. ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك المدة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار التي ضمنت الاستكشافات الجغرافية التي أعطت الفرصة لتدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاربيين على حساب الطبقة الاقطاعية.

ويرى الماركنتاليون أن النظام الاقتصادي يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسة هي: (القطاع الإنتاجي، والقطاع الأولي، والقطاع الخارجي) وأن طبقة التجاربيين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي، وقد نادى التجاريون بضرورة تدخل الدولة ولاسيما في مجال التجارة وذلك لتحقيق الأهداف بخصوص ميزان تجاري متوافق مع العالم الخارجي.

الافتراضات الخاصة بالفكر الماركنتالي

يفترض هذا الفكر أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، ولهذا استعمل التجاريون نظرية القيمة في العمل Labor theory of value بمعنى أن قيمة السلع يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات عمل، ولهذا فهو لا يؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية وضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

إن **الهدف الأساسي من السياسة الاقتصادية الماركنتالية** هو تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات إذ يكون الرصيد إيجابياً في الميزان التجاري للدولة، وتتدفق العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة من الخارج لكي يدفع الأجانب مقابل هذا الفائض (الذهب ، الفضة)، لأنها مهمة بالنسبة للدول التي تعاني من نقص في الموارد المالية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي بها. ويفترض أيضاً أن

الاقتصاد يعمل على مستوى أقل من العمالة الكاملة، بمعنى أن موارد عاطلة تحفزها زيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج، فيزيد الإنتاج والتوظيف حتى لاينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار. وبطبيعة الحال فإن عجز الميزان التجاري يخلق آثاراً سلبية على الاقتصاد إذ يتسبب في تدفق العملات والمعادن النفيسة من الداخل إلى الخارج مما يتضمن انخفاضاً في العرض النقدي، فيؤدي إلى تقلص النشاط الإنتاجي.

ولا شك أن الدولة تؤدي دوراً مهماً في هذا الفكر إذ تقوم بالرقابة على تبادل العملات أو المعادن النفيسة، إذ عرف هذا النظام " إدارة السبائك " وفيه لاتسمح الدولة للأفراد بتصدير الذهب أو الفضة إلى الخارج إلا في ظروف محددة وبعد موافقة الحكومة على ذلك. و قامت الدولة بتكوين احتكارات ضخمة في مجال النقل والتجارة مثل إنشاء الشركة الهولندية للهند الشرقية لتحقيق أرباح احتكارية ضخمة تسهم في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري.

4-نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر) Opportunity Cost Theory

جاء البروفسور Haberler وهو من الاقتصاديين التقليديين المحدثين وصاغ نظرية تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost Theory بديلاً عن نظرية التكاليف النسبية لريكاردو، إذ تخلى عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستعملاً فكرة تكلفة الإحلال أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة.

وتتلخص الفكرة العامة لنظرية تكلفة الفرصة البديلة في الآتي :

إذا أستطاعت دولة معينة إنتاج السلعة س أو السلعة ص، فإنَّ تكلفة إنتاج الفرصة البديلة للسلعة س هي عبارة عن كمية السلعة الأخرى ص التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة س. وعلى هذا فإن معدل التبادل بين السلعتين يمكن التعبير عنها بدلالة تكلفة الفرصة البديلة لكل منهما، وقد أمكن أستعمال منحنيات إمكانية الإنتاج لتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في التجارة الدولية. وتظهر هذه المنحنيات المتطلبات المختلفة الواجب إنتاجها في السلعتين بأكثر كفاءة ممكنة وبشكل خاص عندما تحقق مرحلة التشغيل الكامل للموارد المتاحة وبمستوى معين من التكنولوجيا.

5-نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل) Theory Of International Values

يبحث جون ستيوارت ميل في نظريته عن تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة أي تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين وحتى يوضح ذلك اعتمد على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلاً من النفقة النسبية. إذ إن ريكاردو أعطى تصوره للنفقة النسبية بجعل كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة. أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية يقوم ميل بنشيت النفقة وهي كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقاً لنظرية القيمة للعمل ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج أو الإنتاجية وبذلك تعتمد نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل أساساً لتفسير التجارة الدولية.

إن نظريتي "الميزة المطلقة" و "الميزة النسبية" ركزتا على جانب "العرض" وأهملتا جانب "الطلب"، فجاءت نظرية المفكر "ستيوارت ميل" لتركز على جانب "الطلب" و جانب "العرض". وتفسر أسباب قيام التجارة الدولية، وكذا العوامل التي تحدد شروط التبادل بين الدول وبعضها بعضاً، والمكاسب التي تأتي من التجارة الدولية. هذا وقد بنيت نظرية "معدل التبادل الدولي" على ميزة الكفاءة النسبية للعمل.

ثانياً : النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية

تشمل النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية عدة نظريات وهي :-

1- نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج (هيكشر - أولين)

هيكشر وأولين هما أستاذان سويديان حاولا تقديم نظرية أو تفسيراً جديداً لأسباب وعوامل قيام التبادل الدولي فقد أضافا إلى فكر ريكاردو بأنه لا ينبغي التوقف في تفسير التبادل الدولي عند حد اختلاف النفقات النسبية وإنما ينبغي التعرف على أسباب هذا التفاوت.

ويؤدي اختلاف مستوى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج إلى اختلاف نسب أثمانها. فمثلاً المحاصيل المنتجة في الأرض الخصبة تكون منخفضة السعر في مصر في حين يكون سعرها مرتفعاً في السعودية بسبب ندرة الأرض الخصبة التي تنتج تلك المحاصيل، وفي المقابل فإن العائد من استثمار رأس المال في السعودية (معدل الفائدة) يكون منخفضاً في حين يكون العائد عليه لو أستثمر في مصر مرتفعاً نظراً لكون هذا العنصر نادراً في مصر، وبناءً على وفرة و ندرة عناصر الإنتاج يتم التخصص الدولي.

فوفقاً لتلك النظرية أن تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي تتوفر لديه بوفرة سوف يمكنه من تحقيق إنتاجية عالية تفوق الاحتياجات المحلية، وبالتالي يمكنه تصدير الزائد عن حاجته في مقابل استيراده للمنتجات التي ولدها عنصر إنتاج غير متوافر محلياً وبالتالي الطريقة يتحقق التوظيف الأمثل لعناصر الإنتاج في كل البلدان.

وقد قامت نظرية نسب عناصر الإنتاج على مجموعة من الفروض التي تعدُّ أكثر واقعية من النظرية

الكلاسيكية أهمها:

أ- تبدأ النظرية برفض فكرة أن يكون العمل هو المحدد الوحيد للقيمة، وبالتالي أن يكون هو العنصر الإنتاجي الوحيد، ويعدُّ أنَّ إنتاج أي سلعة من السلع يحتاج إلى تضافر أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى وجه التحديد يحتاج إلى مزيج من كل من العمل و رأس المال والموارد الطبيعية معاً.

ب- تختلف السلع فيما بينها من حيث طبيعتها، ومن ثم من حيث مكوناتها من عناصر الإنتاج المختلفة اللازمة لإنتاجها. وعلى ذلك فإن النسب التي تمزج فيها هذه العناصر تختلف من سلعة لأخرى، فنجد أنَّ عدداً من السلع بطبيعتها تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد الطبيعية وكمية قليلة

من رأس المال أو العمل، ومثل ذلك جميع السلع الزراعية والمواد الخام بصفة عامة. ونجد أنّ هناك مجموعة ثانية من السلع الصناعية المعقدة كالسيارات والثلاجات وأجهزة المذياع والتلفاز تحتاج إلى رأس مال أكبر وتكنولوجيا أحدث. في حين نجد أنّ هناك مجموعة ثالثة من السلع يتطلب إنتاجها الكثير من العمل والقليل من رأس المال والموارد الطبيعية، ومثال ذلك السجاد اليدوي والمشغولات اليدوية.

ت- تختلف الدول فيما بينها من حيث كمية ما تمتلكه من عناصر الإنتاج، فبعضها يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والقليل من رأس المال والعمل، مثال ذلك الكثير من دول أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وبعضها الثاني يمتلك الكثير من رأس المال والقليل من الموارد الطبيعية والعمل، مثال ذلك الكثير من الدول الأوروبية. وبعضها الثالث قد يمتلك الكثير من العمل والقليل من رأس المال والموارد الطبيعية كالهند ومصر ومعظم دول جنوب شرق آسيا.

ث- كنتيجة منطقية لاختلاف احتياجات السلع المختلفة من عناصر الإنتاج، و لاختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر من دولة إلى أخرى، تكون كل دولة أكثر كفاءة في إنتاج عددٍ من السلع وأقل كفاءة في إنتاج القسم الآخر، فالدول التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية تكون أكثر كفاءة في إنتاج المواد الخام. والدول التي تمتلك الكثير من رأس المال تكون أكثر كفاءة في إنتاج السلع الصناعية وهكذا.

التنبؤ الرئيس لهذه النظرية أنّ صادرات الدولة ستشمل السلع التي تستعمل بكثافة العنصر الوفير نسبياً، وأنّ استيراداتها ستشمل السلع التي تستعمل العنصر النادر نسبياً، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع التي تستعمل العنصر الوفير سوف يزيد الطلب على العنصر الوفير مما يرفع سعره في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر نتيجة الاستيراد، مما يخفض سعره حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع وعناصر الإنتاج لهذا التحرك، أي إن هذه النظرية تشير إلى مفهوم الميزة النسبية بأنه عنصراً حيوياً يتغير مع الزمن بفعل تغير العوامل المحددة له، وبالتالي مركز الدولة في التجارة الخارجية لا يمكن أن يكون ثابتاً عبر الزمن، ومن هنا نجد أن التخصص وتقسيم العمل الدولي وما يتبعه من قيام التجارة الدولية إنما يعتمد بصفة أساسية على الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

The Leontief Paradox

2- لغز ليونتيف (مفارقة ليونتيف)

محاولات تفسير لغز ليونتيف

أ- حاول **ليونتيف** تفسير سبب الاختلاف في نتائج اختباره عن ماهو متوقع بحسب نظرية هيكشر - أوهلين. وذلك من خلال مايلي:

- يرى ليونتيف أنّ عنصر العمل بين الدول غير متجانس، فاختلف درجات التعليم والتدريب والخبرة كلها تؤدي إلى اختلاف المهارات الانتاجية وبالتالي زيادة الانتاجية.
- عدّ ليونتيف أنّ عنصر العمل (العامل) الأمريكي متفوق من حيث مستويات التعليم والخبرة وكلها تؤدي إلى اختلاف المهارات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاجية.

ب- حاول الإقتصادي **بيتر كينن Peter Kenen** أن يقيس كمية رأس المال البشري المتراكم في عنصر العمل، إذ عدّ أنّ رأس المال البشري ناتج عن تراكم في المعرفة والتعليم عبر الزمن، وقد استعمل القيمة الحالية لمردود التعليم مؤشراً تقريبياً لرأس المال البشري، وبعد إضافة هذه القيمة المقدرّة إلى رأس المال المادي وجد أنّ صادرات أمريكا أكثر كثافة رأسمالية من وارداتها، مما ينسجم مع نظرية هيكشر - أوهلين.

3- نظرية ستولبر - سامويلسون Stolper – Samuelson Theory

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، إلا أنّ اعتمادها على نظرية هيكشر - أوهلين من ناحية تحليلها لأثر تغير أسعار السلع على الإنتاج والصادرات ودخول عوامل الإنتاج يجعلها ضمن التطورات التي تحقق بنظرية التجارة الدولية. فلقد بنيت النظرية على الفروض نفسها التي قامت عليها نظرية هيكشر - أوهلين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستعملة في إنتاجها وذلك في نموذج للتوازن العام

لقد أثبتت النظرية أنّ زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستعمل بكثافة في إنتاج تلك السلعة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنةً بالسلع الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلاً من استيرادها

المكلف، وبما أن حجم العرض من عاملي الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق مع زيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستعمل في صناعة السلعة الثانية إلى صناعة السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل مع سعر العامل الآخر ومن ثم سوف يزداد دخله.

يهنأ الإشارة إلى أن المشاهدات الواقعية أثبتت عدم تحقق هذه النظرية و السبب في ذلك يرجع إلى عدم تحقق افتراضاتها الأساسية في الواقع، فمثلاً لا تستعمل الدول كافة الفن الإنتاجي نفسه مما يجعل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ليست المحدد الوحيد لأسعارها. كذلك فإن هناك تكلفة النقل إلى جانب العديد من القيود التجارية سواء في صورة رسوم جمركية أو حصص استيراد مما يمنع أسعار السلع من التعادل. ويضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الصناعات التي تعمل في ظل أشكال مختلفة من الاحتكار ولا تمر بظروف ثبات غلة الحجم مما يجعل الأسعار النسبية تتفصل عن التكاليف ويمنع ذلك أي اتجاه نحو التساوي.

4- نظرية ريبزنسكي Rebczenciky Theory

تعتمد نظرية ريبزنسكي على أثر زيادة عرض عوامل الإنتاج، ويتم تحليلها ودراستها في إطار التحليل الساكن المقارن، وقد تناولت هذه النظرية حالة دولة واحدة تنتج سلعتين باستعمال عاملين من عوامل الإنتاج، لكنها لم تصل بعد إلى درجة التخصص الكامل في إنتاج أي من هاتين السلعتين، فإذا كانت أسعار هاتين السلعتين ثابتة، وكان في مقدرة عاملي الإنتاج الانتقال بين الصناعتين، فإن هذه النظرية قد أثبتت أن زيادة عرض أحد عوامل الإنتاج سيؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلعة التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستعمال الكثيف للعامل الذي زاد عرضه، وفي الوقت نفسه ستؤدي إلى انخفاض حجم إنتاج السلعة الأخرى التي تعتمد في طرق إنتاجها على الاستعمال الكثيف للعامل الثاني الذي بقي عرضه ثابتاً، وقد توصل ريبزنسكي إلى النتيجة التالية:

أن معدل الزيادة في حجم إنتاج السلعة الأولى سيكون أكبر من معدل الزيادة في حجم العرض من عامل الإنتاج، رغم افتراض ثبات غلة الحجم وثبات طرق الإنتاج. **هذا وقد حددت أسباب النتيجة السابقة بما يلي :**

أ- إن افتراض ثبات أسعار السلعتين لابد أن يستلزم أيضاً أسعار عاملي الإنتاج.

ب- أن أسعار عاملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا تثبت إنتاجية كل منهما في إنتاج السلعتين.
ت- إن إنتاجية كل من عاملي الإنتاج لا يمكن أن تثبت إلا إذا تثبت نسبة الكمية المستعملة من العامل الآخر في كلا الصناعتين.

ومن هذه الناحية تكون الطريقة الوحيدة لاستيعاب الزيادة في عامل الإنتاج الذي تزايد عرضه في إنتاج السلعة الكثيفة الاستعمال منه، هي السحب من الكمية المستخدمة في العنصر الآخر في الصناعة الأخرى حفاظاً على ثبات نسبة المستخدم في كل منهما، ويؤدي هذا السحب إلى تناقص إنتاج تلك الصناعة، ومن الملاحظ أن هذه النظرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية هيكشر - أولين لاعترافها الأساسي بفكرة وفرة عناصر الإنتاج و بمبدأ الميزة النسبية وقد تمكن بعض الاقتصاديين من تعميم النظرية على حالة وجود دولتين، سلعتين و عاملي إنتاج.

5-نظرية جون هيكس J.R. Hicks Theory

درس جون هيكس أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية. ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الأولى بالنمو والثانية بالسكون، استنتج أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي يؤدي إلى الاضرار بشروط التجارة الدولية فيها، ولاسيما إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل الدولي إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

لقد قام جون هيكس بالتمييز بين ثلاثة أنواع للتقدم العلمي هي :

أ-التقدم المستعمل لرأس المال Capital Using Progress.

ب-التقدم المستعمل للعمل Labor Using Progress.

ت-التقدم المحايد Neutral Progress.

وقد قدم افتراضاً يتصف بالتقييد من شأنه أن يجعل نسبة مزج عوامل الإنتاج متساوية قبل تحقق التغيير العلمي وبعده، مما يجعل التقدم العلمي وفقاً للمفاهيم السابقة محايداً. وبناءً على هذا الافتراض

فقد توصل إلى النتيجة الآتية :

" إذا اختص التقدم العلمي بإحدى السلعتين المنتجتين، مع ثبات أسعارهما النسبية، لابد و أن ينخفض حجم الإنتاج المطلق من السلعة الأخرى " .

النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

1- نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

لقد اتبع ستيفان ليندر في نظريته عن معدل التبادل الدولي منهج التحليل الديناميكي، وعليه تختلف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية ونظرية نسب عناصر الانتاج (هيكشر - أوهلين) اللتين تعتمدان على تحليل السكون المقارن، ومن ناحية اخرى يرى ليندر أنه من الخطأ علمياً إفتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة، **والصحيح** أنه تتميز إقتصاديات بعض الدول بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغيير في هيكل الاسعار وفرص التجارة، فيما تتصف إقتصاديات الدول الأخرى بدرجة عالية من الجمود وعدم القدرة على تخصيص الموارد. وفي تفسيره لقيام التجارة الخارجية **يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية**، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقاً للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو نفس تفسير هيكشر - أوهلين ، أما بالنسبة للسلع الصناعية فإن التجارة فيها تقوم على تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة، ويعني ذلك أنه لا يستطيع أية دولة أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج سلع صناعية مالم تكن هذه السلع مطلوبة في السوق المحلي، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الميزة النسبية، ونتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه هيكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الخارجية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل الفردي فيها.

وفحوى نظرية ليندر عن أثر قيام التجارة الخارجية على إقتصاديات الدول النامية هو أنه يترتب على قيام التجارة ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير، وانخفاضه في قطاع الإستيرادات، ويعمل ذلك بأن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في قطاع التصدير ويقلل من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في قطاع الاستيراد، ويؤدي إرتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير الى تراكم رأس المال في هذا القطاع، بينما يؤدي إنخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع الإستيراد الى تناقص السكان وتقلص رأس المال في هذا القطاع ويستمر الأمر على هذا النحو الى أن يختفي قطاع الإستيراد كلياً ويستقر الإقتصاد القومي عند وضع توازني جديد. **وعليه فقد خلص ليندر الى أن التجارة الخارجية تساعد على النمو في ذات الهيكل الإقتصادي المرن (الدول المتقدمة)**، بينما لا تساعد على النمو في الدول ذات الهيكل

الاقتصادي الجامد (الدول النامية) ويترتب على ذلك وجود فجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. ولا يُعد التبادل الدولي لنظرية ليندر وسيلة لتضييق الفجوة في دخول الأفراد بين الدول المتقدمة والدول النامية، بل يؤدي الى زيادة حدة التفاوت في تلك الدخول. ويمكن القول بأنه على الرغم مما يوجه من نقد لنظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الخارجية وتحليل أثارها، فإنها تعد تطوراً في أدب إقتصاديات التجارة .

2- نظرية الفجوة التكنولوجية

يعتمد أنموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بتكاليف إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدولة الى إكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول. فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق إختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول، **فحوى أنموذج الفجوة التكنولوجية يتمثل في** أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول وعندها تفقد العوامل التكنولوجية - بسبب ذلك التطور - دورها المهم كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات. وللإقتصادي بوستير M. Posner يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية بأن أقام تفسير النمط الجديد للتجارة الخارجية الدولية على أساس وجود فجوتين أساسيتين في التحليل هما فجوة الطلب وفجوة التقليد . **ويقصد بفجوة الطلب** المدة الواقعة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدولة المقلدة والتي تحتكر الدولة المتقدمة خلالها إنتاجه وتصديره، **أما فجوة التقليد** فيقصد بها تلك المدة الزمنية المحصورة بين ظهور الإنتاج في الدولة المتقدمة (صاحبة الاختراع) وظهوره في الدولة النامية. وعليه يمكن القول إستناداً إلى ما تقدم أن **تجارة الفجوة التكنولوجية** هي دالة في الزمن وهي المدة المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد وهذا يعني أن هذه التجارة تأخذ طريقها خلال المدة التي تبدأ فيها بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الأنتاج لهذه السلع في الدول المقلدة، ومع بداية ظهور الإنتاج في الدولة النامية (المقلدة) تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تقوم به كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين دول المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة

النسبية لعناصر الأنتاج في كلتا الدولتين، كونه العامل الرئيس لإختلاف المزايا النسبية الطبيعية لقيام التجارة الخارجية. ولكن ما يلاحظ على هذا الأ نموذج على الرغم من بساطته أنه لا يوضح مدى المدة الزمنية التي سوف ينتقل الإنتاج فيها من الدول المنتجة الى الدول المقلدة، أهى مدة طويلة ام قصيرة، الأمر الذي شكل ثغرة في هذا الأ نموذج وكان على نظرية دورة حياة المنتج أن تتصدى للإجابة عليها، وبذلك تكون الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الفكر الإقتصادي قد اكتملت .

3- نظرية دورة حياة المنتج

لقد تقدم فيرنون R.Vernon في عام 1966 بنظرية دورة حياة المنتج في التجارة الخارجية والإستثمار ليظهر أن هيكل المبادلات الدولية ليس نهائياً بل يتغير بتغير مراحل حياة هذا المنتج، **وتعتمد** هذه النظرية على كون الوصول الى المعارف الجديدة ليس مجانياً ولا فورياً، وأن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على إستيعاب التطور التقني، والى تحويل هذا التطور إلى إختراعات تكنولوجية تؤدي الى إنتاج سلع جديدة والى نشر هذه الإختراعات تدريجياً من خلال التجارة الخارجية .

إن أية سلعة تمر بدورة حياة تصاحب التغيرات المهمة في التكنولوجيا، والطلب، وتقنيات الأنتاج وهيكل الصناعة. فكل سلعة تمر كمنتج بأربع مراحل متتابعة، تتم كل منها في إطار متسلسل مما يستدعي تغيير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي. **ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج عبر مرحله الاربعة وهي :**

المرحلة الأولى - مرحلة المنتج الجديد: في هذه المرحلة يكون الإنتاج صغيراً وحاجات السوق تكون محددة بكيفية غير سليمة، إذ تعتمد على فئة السكان ذات الدخل المرتفع لإستهلاك المنتج لأن سعر المنتج يكون مرتفعاً ومرونة الطلب ضعيفة بالنسبة للمنتج والصناعة، وفي هذه المرحلة لا توجد تجارة خارجية ولا يسوق هذا المنتج - وهكذا يصبح السوق الداخلي هو السوق الأكثر قابلية للأستعمال.

المرحلة الثانية - مرحلة التطور والنمو: عند هذه المرحلة يصبح المنتج نمطياً، بحيث تقل كلفة انتاجه بفعل كبير حجم الأنتاج وينخفض سعره مما يوجه إلى شريحة أوسع من الزبائن، وفي الوقت نفسه يتزايد تقليد إنتاجه من المنافسين الأجانب، ولمواجهة ذلك، تلجأ المؤسسة الرائدة - في أنتاجه - إلى فتح أسواقها الى الخارج فينقل ميدان إنتاجها الى الدول الصناعية الأخرى

ونتيجة لذلك، يظهر تزايد في صادرات الدولة المبتكرة والتي تنعكس على الفائض المتزايد للميزان ومدفوعاتها.

المرحلة الثالثة - مرحلة النضج : خلال هذه المرحلة تصبح التكنولوجيا مستقرة ومعروفة جيداً وتسود منافسة كاملة وعندها يحدث إنقلاب في المبادلات إذ يصبح المستورد مبتكراً، والبلدان المتطورة الأخرى المقلدة له في صنع المنتج هي المصدرة ويحدث هذا نتيجة لتخلي الشركة الأم عن المنتج لصالح منتجات جديدة أخرى.

المرحلة الرابعة - مرحلة الزوال: تتسم هذه المرحلة بتقدم المنتج وبروز منتجات منافسة له، فيتراجع سوقه في الدول الصناعية كما أن كلفته تنخفض، ومنه يحدث انتقال جديد لإنتاجه ليستقر في الدول النامية، ولاسيما أن كان يتطلب يداً عاملة كثيفة بأجور منخفضة، ليزداد إنتاجه في هذه الدول وتصبح هذه الدول نفسها مصدرة له نحو الدول الصناعية لتلبية ما تبقى من طلبها المتراجع. وتبين نظرية فيرنون بأن تنوع التقدم التكنولوجي يعد مصدراً للميزات النسبية ولتبادل منتجات تنتمي إلى أجيال تكنولوجية متباينة، كما أنها توضح سلوك الشركات المتعددة الجنسيات الرائدة في مجال الابتكارات في غزوها الأسواق الدولية، وتعترف ضمناً بعدم تكافؤ العلاقات الدولية، وفي المقابل توحى بإمكانية التصنيع في الدول النامية من خلال انتقال الأنشطة الإنتاجية ذات التكنولوجيا المتقدمة إليها.

4- نظرية التبادل اللامتكافئ

لقد كانت المساهمة (أرجيري إيمانويل وسميرامين) والتي ظهرت في سبعينات القرن الماضي الفضل في التنظير لهذا الواقع - القائم على أساس التفاوت في مستويات التطور - وذلك بالانتقال من أنموذج التبادل المتكافئ إلى أنموذج التبادل اللامتكافئ ففي التبادل المتكافئ وحسب الإقتصاد السياسي الدولي تكون السلعتين (A) و (B) متساويتين إذا كانت السلعة (A) تتضمن القيمة نفسها في العمل للسلعة (B). ولكن لها قيم استعمالية مختلفة أي تبادل السلع متساوية من حيث القيمة ولكن خصائصها الاستعمالية مختلفة، أما التبادل اللامتكافئ فيعني أن السلع لا يتم تبادلها بقيمها الحقيقية وإنما بإنحراف القيم عن السعر. ومن هنا ظهرت نظرية إيمانويل - أمين في أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وإنما تتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق .

ويميز إيمانويل - أمين بين صورتين للتبادل اللامتكافئ **الصورة الأولى**: تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال مختلفاً. وبفعل قانون تحويل القيمة (تحويل القيمة الى أثمان الناتج) فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها الحصول في السوق العالمي على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي لرأس المال، أي أن إختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه إختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في الدولتين .

الصورة الثانية: فتتمثل في حالة تساوي التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين مع إختلاف معدلات الأجور فيهما، وفي هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، أي أن قيام التجارة يؤدي الى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض الى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهذا ما يسميه إيمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

5- نظرية اقتصاديات الحجم

من بين فروض هيكشر - أوهلين هو أن كلتا السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى لو كانت كل من الدولتين متماثلتين من كافة النواحي، وهو ما لم يتم تناوله في أنموذج هيكشر - أوهلين . وتعد نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً، وتعديلاً لأنموذج هيكشر - أوهلين بإدخالها وفورات الحجم الكبير كأحد المصادر الرئيسة للمزايا النسبية المكتسبة، إذ ترى هذه النظرية أن توافر سوق داخلية ضخمة تعد شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل إقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة إنخفاض التكاليف). كما أن هذه النظرية تفرق بين الدول الصناعية الصغيرة والدول الصناعية الكبيرة، فالأخيرة تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها إقتصاديات الحجم في السلع تامة الصنع أو السلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، في حين أن الدول الصناعية الصغيرة تتجه للحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها إقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة أو الأولية لعدم قدرتها على التأثير في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى. إن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط أو هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلية الكبيرة وبين

الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة. ويعد الأقتصاديان G.Grossman & E. Helpman هما واضعا أسس هذا النموذج.

مؤشرات التجارة الخارجية

أولاً- الميزة النسبية الظاهرية Revealed Comparative advantage

قام بالاساس بتحويل قياس الميزة النسبية الى معيار يقاس من خلال البيانات المشاهدة المؤكدة والذي أصبح من أكثر المعايير قبولاً في مجالات التطبيق العملي لتحليل بيانات التجارة، ولذلك يعد ظهور مفهوم الميزة النسبية الظاهرية تطوراً طبيعياً لنظريات الميزة النسبية، وبذلك يعد الإقتصادي Bela Balassa أول من أشار الى هذا المفهوم إذ قام بتوضيح معنى الميزة النسبية الظاهرية ووضع المقاييس أو المعايير التي تقوم بقياسها وأوضح أن الميزة النسبية تبدو وكأنها نتاج عدد من العوامل، بعضها قابل للقياس والأخرى لا يمكن قياسها، ولذلك حدد **مفهوم الميزة النسبية الظاهرية** بأنها الاداء التجاري النسبي لدولة ما في عدد من السلع المحددة وذلك بأفترض أن نمط التجارة في هذه السلع يعكس الفروق في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول كما يعكس الفروق في تكاليف الموارد غير المتاجر بها وهذا يفترض "ظاهرة" الميزة النسبية بين الدول المتاجرة، وإن العوامل التي تؤثر في تغيرات أو تحركات RCA هي عوامل اقتصادية في مجملها وتحسن الطلب العالمي والتخصص التجاري. وعلى أساس هذا المفهوم وضع Balassa معياراً لحساب الميزة النسبية الظاهرية سمي باسم (معيار Balassa) أو معيار (RCA).

يعد مفهوم الاستخدام الأمثل للموارد المحلية هو المحور الأساس لنظرية الميزة النسبية، ولأن الموارد المحلية محدودة فإن التوزيع الأمثل لها هو الشرط الأساس لتحقيق أعظم كفاءة في الاستخدام. إن تقييم الميزة النسبية لنظام سلعة معين يضم مجالاً واسعاً من المفاهيم تنبثق من دراسة العوائد والتكاليف ونظرية التجارة العالمية، **والفكرة الأساسية** هي أن النشاط الاقتصادي له ميزة نسبية عندما يكون مربحاً وقادراً على منافسة السلع البديلة من الاستيراد من دون الاستفادة من أي تحويل من باقي قطاعات الاقتصاد.

إن **مفهوم الميزة النسبية ببساطة** يعني أما أن تقوم دولة ما بإنتاج سلعة معينة بمواردها المحلية (ارض عمل رأس مال ومياه) عندما تكون تكاليف إنتاجها أخفض من التكاليف العالمية لتغطية الحاجة المحلية وبعدها التوجه نحو التصدير، أو أن تقوم الدولة بإستيرادها عند عدم تمتعها بالكفاءة في انتاجها وأن تستخدم الموارد المحلية الخاصة بإنتاج هذه السلعة في إنتاج سلعة أو سلع تملك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها. **والمفهوم التطبيقي للميزة النسبية** يتضمن التوزيع الأفضل للموارد في انتاجها وان تستخدم الموارد المحلية الخاصه بإنتاج هذه السلع أو

سلع تملك الدولة ميزة نسبية في انتاجها ضمن ظروف التجارة الخارجية والمنافسة الحرة. واهم معايير الميزة النسبية هي :

1. معيار Balassa

إن معيار Balassa هو معيار لقياس الميزة النسبية للتجارة او للصادرات، ويعد مقياساً قيمياً تستعمل في حسابه قيمة الصادرات ولا تستعمل قيمة الواردات. وصيغته الأشهر والتي تستعمل في هذه الدراسة بصورة أساسية هي :

$$RCA = \left(\frac{X_{ij}}{X_{it}} \right) / \left(\frac{X_{wj}}{X_{wt}} \right)$$

إذ أن :

RCA : معيار الميزة النسبية الظاهرية

X_{ij} : قيمة الصادرات من المنتج j في الدولة i

X_{it} : قيمة إجمالي الصادرات الدولة i

X_{wj} : قيمة الصادرات العالمية من المنتج j

X_{wt} : قيمة إجمالي الصادرات العالمية

إن قيمة معيار Balassa تقع بين (0 - ما لانهاية) وعلى أساس قيمته يعرض التفسير الاعتيادي لمعيار Balassa بالمدى الذي تمتلك فيه او لا تمتلك دوله ما ميزة نسبية في انتاج منتج او سلعة معينة، فالدولة تكون ذات ميزة نسبية ظاهرية في انتاج منتج معين اذا كانت قيمة معيار (RCA) أو Balassa لديها لهذا المنتج أكبر من (واحد صحيح)، اما اذا كانت قيمته أقل من الواحد فهذا يوشر الى ان الدولة لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في انتاج هذا المنتج. ولقد تم وضع ما أصطلح على تسميته بأسم (فترات RCA) وهي تلقي الضوء على مراحل القوة أو الضعف للمستويات المختلفة ضمن مدة زمنية مختارة. وهذه الفترات هي أربع فترات تم تقسيم قيمة معيار RCA او Balassa استناداً اليها وهي :

إذا كان : $RCA < 2$ فهو عالي جداً

$2 < RCA < 2$ عالي

$0.5 < RCA < 1$ واطئ

واخير إذا كان $RCA >$ فهو واطئ جداً

إن **فائدة إستعمال معيار Balass** هي في أنه يؤكد المنفعة الحقيقية من تصدير سلعه محددة ويتضمن تغيرات في القدرات الموردية النسبية وفي الإنتاجية النسبية للدولة، ويستعمل في المساعدة على تحديد الطاقات التصديرية للدولة، إذ أنه يؤشر فيما إذا كانت لدى الدولة إمكانية لتوسيع إنتاج منتجاتها التي يمكن أن تكون طاقة تجارية، على عكس المواقف التي يكون فيها عدد المنتجات المنافسة للتصدير في الدولة ساكناً أو محدوداً وغير قابل للزيادة، كما أنه يزودنا بمعلومات مفيدة عن مشاهد التجارة الكامنة مع الشركاء التجاريين الجدد، ويمكن أن يستعمل لتغيير نمط الصادرات للتركيز على تصدير المنتجات ذات الميزة النسبية وهذه نقطة مهمة وسبب وجيه يعزز أهمية إستعمال هذا المعيار. إن من **أهم مميزات معيار RCA لبالاسا** أنه يصلح للإستعمال عند عدم وجود بيانات كاملة عن تكاليف المورد، من خلال قياس الإداء التجاري للدولة لأن صافي الصادرات ذو القيمة العالية لمجموعة سلعية معينة أو منتج معين يعني وجود ميزة نسبية ظاهرية عالية. ويستند في حسابه الى بيانات التجارة المشاهدة لسنوات سابقة، ولهذا فإنه ستكون هناك تأثيرات محتملة للتدخلات الحكومية في الأسواق على قيمة هذا المعيار مثل التعريفات الجمركية، الحصص والإعانات. وعلى الرغم من عدم إمكانية قياس تأثير التدخل الحكومي على معايير RCA فإنه يفترض عند حسابه بأن التشوهات الناتجة عن تدخل الحكومة هي في أدنى مستوى لها.

ولقد طور Balassa معياراً آخر للميزة النسبية الظاهرية أسماه (معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة Own Country Trade Performance) في عام 1989 وحسب الصيغة الآتية:

$$RCA = (EX_{ij} - IM_{ij}) / (EX_{ij} + IM_{ij})$$

بإستعمال الصادرات والإستيرادات لقطاع معين كالزراعي أو الصناعي في سلعة أو منتج معين والحكم من خلال هذا المعيار على الأداء التجاري الخارجي للدولة في هذا القطاع لهذا المنتج. وتتراوح قيمة هذا المعيار بين (1+ الى -1)،
* إذا كانت قيمته $EX_{ij} = -1$ فيعني عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للدولة في المنتج المقصود.

* أما إذا كانت قيمته $IM_{ij} = +1$ فيعني تمتع الدولة بميزة نسبية ظاهرية في المنتج.

ومن هنا ترى بأن بالاسا نفسه قد قام بتطوير معياره عدة مرات، إن معيار Balassa مازال أشهر معايير قياس الميزة النسبية الظاهرية وما زال يمتلك خصائص نظرية قوية بل إنها أقوى من المعايير التي أتت بعده واستندت الى أساسه النظري.

وهناك جانب مهم يجب عدم اغفاله وهو أنه مادام معيار RCA لبالاسا هو معيار يقيس الميزة النسبية الظاهرية في نقطة من الزمن، فيبدو أنه من الطبيعي أن يتم استعمال الفرق ما بين قيم RCA في بداية ونهاية المدة المدروسة لقياس التغير في الميزة النسبية الظاهرية خلال المدة الزمنية المدروسة إذ يكون (التغير في RCA = قيمة RCA آخر المدة - قيمة RCA أول المدة).

2- معيار Michealy

لقد أغنى Michael Michaely هذا المفهوم كثيراً من خلال معياره الذي وضعه عام 1967 وفيه يدمج بين الصادرات الكلية والاستيرادات الكلية للدولة المعنية، وهو المعيار الآخر الذي سوف نستعمله معياراً أساسياً لقياس الميزة النسبية الظاهرية في هذه الدراسة، وأن صيغة معيار مايكلي هي كالتالي:

$$MI_j = \frac{EX_j}{EX} - \frac{IM_j}{IM}$$

إذ أن

MI_j : معيار مايكلي للسلعة j

EX_j : قيمة صادرات الدولة من السلعة j

EX : قيمة الصادرات الكلية للدولة

IM_j : قيمة استيرادات الدولة من السلعة j

IM : قيمة الاستيرادات الكلية للدولة

وأن الميزة النسبية الظاهرية تفسر حسب قيمة معيار مايكلي الذي يقع بين (-1 الى +1) مع قيمة محايدة هي الصفر، بأن القيمة الموجبة لمعيار مايكلي توّشر وجود تخصص وميزة نسبية ظاهرية للدولة في المنتج المعني والعكس صحيح إذا كانت قيمة معيار مايكلي سالبة. لذلك فإن معياري RCA و (Michealy index) MI يستعملان لإختيار المنتجات والسلع التي من خلال إثباتها لأمكانيتها التنافسية يمكن أن يتم التركيز عليها كسلع صادرات للدولة المعنية، وبذلك فإنهما معياران مؤكدان للتخصص في الإنتاج وهما مؤشران منتخبان يمكن أن يستعملان كأداتين مناسبتين في تحليل صافي الصادرات للدولة.

3- معيار Donges & Riedel

قام كل من Donges & Riedel في عام 1977 بتطوير معياراً للميزة النسبية الظاهرية وفق الصيغة الآتية:

$$RCA_{ij} = \left(\frac{T_{ij}}{Y_i} \right) / \left(\frac{\sum Q_{ij}}{Y_w} \right)$$

إذ أن Q_{ij} و T_{ij} تمثلان إنتاج الدولة وصافي تجارتها على التابع (أي الأنتاج الاستهلاك) من السلعة z . بينما Y_i و Y_w تمثلان الناتج المحلي الأجمالي للدولة والناتج المحلي الأجمالي لكل العالم على التابع.

فاذا كان $RCA > 0$ فهذا يؤشر الى كون الدولة i لديها ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج السلعة z وكلما زادت قيمة المعيار كانت الميزة النسبية الظاهرية أقوى. أما إذا كان $RCA < 0$ فهذا يؤشر الى أن الدولة لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في إنتاج هذه السلعة وكلما قلت قيمة المعيار قلت الميزة النسبية.

4- معيار Vollrath

تعد مساهمة T.L. Vollrath آخر المساهمات لحد الآن في تطوير معايير قياس الميزة النسبية الظاهرية حيث قام في عام 1991 بتقديم مواصفات بديلة للميزة النسبية الظاهرية الدولية في القطاع الزراعي ويمكن قياسه وفق الصيغة الآتية:

$$RCA = \left(\frac{\frac{X_{ij}}{X_{ik}}}{\frac{X_{nj}}{X_{nk}}} \right) - \left(\frac{\frac{M_{ij}}{M_{ik}}}{\frac{M_{nj}}{M_{nk}}} \right)$$

إذ أن X_{ik} و X_{ij} تمثل صادرات الدولة i من المنتج z وصادراتها الكلية من كل المجاميع السلعية على التابع X_{nk} و X_{nj} تمثل الصادرات من المنتج نفسه والصادرات الكلية لكل المجاميع السلعية الباقي دول العالم، أما M_{ij} و M_{ik} فتتمثل إستيرادات الدولة i من المنتج z وإستيراداتها الكلية على التابع في حين تمثل M_{nk} و M_{nj} إستيرادات العالم من المنتج z وإستيراداته الكلية. إن القيمة الموجبة للمعيار تظهر ميزة نسبية ظاهرية، في حين أن القيمة السالبة له تظهر عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية.

ثانياً - شروط (معدلات) التبادل التجاري Terms of Trade

وتستعمل هذه المعدلات كمعايير (أو مؤشرات) لتقييم مدى تطور تأثير التجارة الخارجية لدولة ما في قطاع من قطاعاتها الاقتصادية وتأثير ذلك على الاقتصاد القومي لها. أذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجية هذه البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما تعبر عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد، وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم وهي تشمل أربعة معايير :

1- معيار (نسبة) التبادل التجاري العيني الصافي (NBTT) Net Barter Terms of Trade

وهو يُحسب من خلال قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الإستيرادات مضروباً 100، وصيغته هي:

$$NBTT = Pex / Pim \times 100$$

إذ أن :

Pex الرقم القياسي لأسعار الصادرات من المنتجات السلعية

Pim: الرقم القياسي لأسعار الإستيرادات من المنتجات السلعية .

فإذا كانت القيمة أكبر من (100) فأنها تعني أن معدل التبادل الدولي الصافي في صالح الدولة والعكس صحيح إذا كانت القيمة أقل من (100)، أما إذا كان خارج القسمة يساوي (100) فهذا يعني أنه لا يوجد أي تغير نسبي في أسعار الصادرات وأسعار الإستيرادات في الدولة. وبذلك فهو من المعايير أو المؤشرات الديناميكية، وهو يعكس القوة التنافسية للدولة وموقعها في السوق الدولي ومن الاستعمالات المهمة له هو استخدامه في الحكم على مدى توازن التجارة في دولة ما من خلال مقارنة قيمه مع قيم المعيار اللاحق وهو معيار نسبة التبادل التجاري العيني الأجمالي (GBTT). ويوضح هذا المعيار إمكانية التعبير عن تغير القوة الشرائية للصادرات الناتجة عن التطور في أسعار التجارة الخارجية للدولة المعنية، ولهذا المعيار استعمال خاص في الأحصاء الدولية، ويستعمل أحياناً لقياس التغير في نسبة التبادل التجاري والتطور في أسعار المنتجات النهائية في قطاع إقتصادي معين نسبة إلى التطور في أسعار المواد الأولية.

2- معيار (نسبة) التبادل التجاري العيني الأجمالي GBTT :Gross Barter Terms of Trade

هذا المعيار يستعمل في حسابه الرقم القياسي لكمية الأستيرادات والرقم القياسي لكمية الصادرات للدولة المعنية، إذ يحسب من خلال قسمة الرقم القياسي لكمية الأستيرادات السلعية للدولة على الرقم القياسي لكمية صادراتها السلعية وفقاً للصيغة الآتية :

$$GBTT = \frac{Qm}{Qx} \times 100$$

ان: Qm الرقم القياسي لكمية الأستيرادات السلعية

Qx الرقم القياسي لكمية الصادرات السلعية

وكلما كان خارج القسمة كبيراً كلما كان هذا في صالح الدولة محل الدراسة، وهذه العلاقة أساساً تعبر عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها سواء كانت قيمة الصادرات مساوية أو أكبر أو أصغر من قيمة الأستيرادات. وقد وضع هذا المعيار من قبل الاقتصاديين (Taussi & Viner)، وعند تساويه في القيمة مع معيار (NBTT) فهذا يعني بأن التجارة في حالة توازن وهذا يعد من أهم إستعمالات هذا المعيار، وهو يقوم بالربط بين الكميات المستوردة والكميات المصدرة فهو معيار للعلاقة بين كميات المنتجات المستوردة مع كميات المنتجات المصدرة. فإذا قارنا التغير بين مدتين زمنييتين هنا بإعتبار أن (1) تشير الى السنة الحالية (الجارية) وأن (0) تشير الى سنة الأساس بالترتيب، فإذا زادت قيمة (GBTT) في السنة الحالية عن سنة الأساس فهذا يعني وجود تغير مرغوب، أي أن كميات مستوردة أكثر يتم الحصول عليها مقابل كمية معطاة من الصادرات قياساً الى سنة الأساس. وإذا كانت (Ox < Qm) فإن (TT) أو نسبة التبادل التجاري تكون في غير صالح الدولة والعكس صحيح اذا كانت (Ox > Qm).

3- معيار الطاقة الاستيرادية Energy of Importations أو معيار التبادل التجاري الدخلي (ITT)

ويقصد بها حجم الاستيرادات التي تستطيع الدولة أن تحصل عليها عن طريق صادراتها أو دخلها الجاري معبراً عنها بالأرقام القياسية، فإذا كان الرقم القياسي لأسعار الأستيرادات هو (pm) والرقم القياسي لأسعار الصادرات هو (Px) والرقم القياسي للكميات المصدرة هو (OX)، فإن الرقم القياسي للطاقة الاستيرادية هو :

$$EI (ITT) = \frac{Px}{Pm} * Qx$$

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الاستيرادية لا تعتمد في زيادتها على زيادة نسبة أسعار الصادرات وأسعار الأستيرادات فقط وإنما تعتمد كذلك على مرونة الطلب على الصادرات، إذ كلما كانت المرونة قليلة كان ذلك في صالح الدولة المصدرة والعكس صحيح .

وهو معيار آخر من معايير قياس تأثيرات وحالة التجارة الخارجية الكلية أو لقطاع معين، وقد تم تطويره من قبل الاقتصادي (G.S.Dorrance) بأنه تم إدخال الرقم القياسي لكمية الصادرات فيه ليكون أكثر واقعية للوصول إلى صيغة ITT . فإذا كانت قيمة هذا المعيار أكبر من (100) فهذا يعني أن التبادل التجاري هو في صالح الدولة ومن ثم فهو ذو تأثيرات إيجابية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى القطاعي، والعكس صحيح إذا كانت قيمته أقل من (100) وهو يعطي مؤشراً عن الأمكانية الاستيرادية للدولة والتي يمكن أن تؤمنها من خلال عوائد صادراتها الكلية أو في القطاع المعني وهو يعد أكثر قوة وواقعية وثباتاً من باقي نسب التبادل التجاري الدولي، ولكنه ينتقد من قبل إقتصاديي التجارة الدولية لسببين أولهما إن ITT يؤثر فقط على القدرة الأساسية للصادرات مقابل الأستيرادات وليس القدرة الكلية للدولة قياساً إلى الأستيرادات. وأن القدرة الاستيعابية الكلية للدولة تعتمد على عوامل مثل عائداتها المالية وعوائدها من المدفوعات الخفية (غير المرئية) invisible recipients ومن المدفوعات الأحادية الجانب، وثانيهما أن التغيير الذي قد يكون ضرورياً من ITT قد لا يعكس بالضرورة العوائد الحقيقية من التجارة حتى لو كانت أسعار الصادرات تنخفض في حين تبقى أسعار الأستيرادات ثابتة، إن قيمة ITT تتحسن إذا كانت كمية الصادرات تزداد بنسبة أكبر من إنخفاض أسعار الصادرات.

4- معيار نسبة التبادل التجاري المطور (MTT (Modified Terms of Trade)

وهو معيار يوضح العلاقة بين كميات الصادرات وكميات الإستيرادات في القطاع المعني، وبذلك يوفر قيمة إختبارية كافية، إذ يراعي الفروق الكمية في الصادرات والإستيرادات. وسمي بالمعدل لأنه جاء تعديلاً لمعايير لم تكن تظهر فيها الفروق الكمية بين الصادرات والإستيرادات بصورة واقعية، فمثلاً كانت قيم هذه المعايير تظهر موجبة في حالة يكون السوق المحلي فيها مملوءاً حد الأغراق بإستيرادات زراعية رخيصة الثمن مقارنة بالصادرات الزراعية التي تكون ذات قيمة عالية ولكنها ذات كمية غير معنوية أو معتبرة (غير كبيرة) مقارنة بالإستيرادات. وصيغته هي :

$$MTT = \frac{P_{ex}}{P_{im}} \times \frac{V_{ex}}{V_{im}}$$

إذ أن:

MTT : معيار نسبة التبادل التجاري المعدل

Vex : كمية السلع المصدرة (الصادرات) ، Vim : كمية السلع المستوردة (الإستيرادات)

ولذلك فإن هذا المعيار المعدل = 1 إذا كان سعر الكيلوغرام الواحد من السلعة المعنية المستوردة من قبل دولة ما يساوي سعر الكيلو غرام الواحد من السلعة المصدرة نفسها من قبل هذه الدولة، وإذا حدث أن تساوت وفي الوقت نفسه كل من الكمية المصدرة من هذه السلع مع الكمية المستوردة منها وإذا كان معدل كل من سعر الكيلوغرامين (المصدر والمستورد) موجباً فسيكون هنا تفضيل.

ميزان المدفوعات Balance of Payments

يتم تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول عن طريق النقود كوسيط في المبادلات، ولهذا يقابل التيار المادي من السلع والخدمات تيار آخر عكسي من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى، وهذا التيار الذي يتم ما بين الدول يعرف بتيار من المدفوعات الدولية. وعلى هذا يقابل التيار المادي من التبادل الدولي تيار نقدي أو مالي من المدفوعات الدولية وهناك فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم في داخل الدولة الواحدة أي المدفوعات الداخلية والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة أي المدفوعات الدولية، ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها داخل الدولة الواحدة بعملة هذه الدولة، أي بوحدة نقدها الرسمية مهما بعدت المسافة بين مختلف أقاليمها. فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دولياً، ذلك إن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها، ولهذا يتحتم أن يوجد نظام يمكن بواسطته إجراء المدفوعات، بمعنى وجود نظام يمكن للمقيم في إنجلترا على سبيل المثال من أن يدفع قيمة ما اشتره بعملة إنجلترا أو بأية عملة أخرى. وعلى المستوى الدولي يتم استخدام عملات الدول المختلفة لأداء المدفوعات الدولية. وعلى ذلك فإنه من المهم جداً التعرف على ميزان المدفوعات وهو الكشف الذي يسجل فيه كافة المعاملات النقدية التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم ولذا ينظر إليه كمؤشر اقتصادي هام يقود صانعي السياسة إلى تغيير محتوى سياساتهم الاقتصادية لأن العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يدفع بالحكومة إلى القيام برفع أسعار الفائدة أو بتخفيض الإنفاق العام لتقليل الاتفاق على الواردات وبالتبادل، قد يؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى مطالب بالحماية ضد الاستيرادات الأجنبية أو إلى فرض قيود على رأس المال المدفوع عن سعر الصرف.

مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف على أنه " السجل الذي يتم فيه تقييد كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في إحدى الدول والمقيمين في باقي دول العالم خلال فترة زمنية محددة عادة سنة" ، والغرض من هذا السجل هو إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي قد يتسبب في إحداث تغييرات كثيرة على مستوى الاقتصاد ككل، فإذا ما

أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والاستيرادات والأرصدة الدولية. ويتم تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين في إحدى الدول والمقيمين في باقي دول العالم بصورة تجميعية وليست فردية، ويقصد بتلك المعاملات هي تدفق السلع والخدمات بين الدول، فالنسبة للسلع فهي المعاملات المنظورة (Visible Transactions)، وتنقسم إلى السلع الاستهلاكية (المعمرة مثل السيارات والثلاجات وغيرها - وغير المعمرة مثل الغذاء والدواء والملابس وغيرها) والسلع الانتاجية (الآلات والمعدات وغيرها)، والمواد الأولية (المعادن، المواد الخام الزراعية وغيرها). أما الخدمات (Inside ransactions) فيقصد بها المعاملات غير المنظورة مثل خدمات التعليم والنقل والتأمين والسياحة والعلاج والخدمات المالية وغيرها، وأخيراً الأصول المالية مثل الأسهم والسندات التي يتم شرائها وبيعها بين المراكز المالية المختلفة (البورصات الدولية) .

والأساس النظري الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج (Double Entry) في مسك الدفاتر، فالمفروض أن لكل عملية تتم مع العالم الخارجي قيدين متساويين في القيمة: أحدهما دائن والآخر مدين، فعملية تصدير سلعة مثلاً هي قيد دائن في ميزان المدفوعات يجب أن يقابله قيد مدين في الجانب الآخر من الميزان كاستيراد سلعة مثلاً بنفس القيمة (في حالة المقايضة)، أو زيادة الأصول الأجنبية، أو نقصان الالتزامات الخارجية وكلها قيود مدينة وبالتالي فإن مجموع القيود الدائنة يجب أن يساوي تماماً مجموع القيود المدينة، أي أن كافة حسابات ميزان المدفوعات يجب أن تكون متوازنة. ويجب الإشارة إلى أن الجانب المدين يأخذ الإشارة السالبة. بينما الجانب الدائن يأخذ الإشارة الموجبة، وغالبا ما تستخدم إشارات (- ، +) في الجداول الرسمية المنشورة وفي بعض احصاءات موازين المدفوعات تستخدم عبارات (مدفوعات) و (ايرادات) كمترادفات المدين والدائن على الترتيب.

القيد المزدوج في حساب ميزان المدفوعات

ان ترتيب عمليات التبادل الخارجي في حساب ميزان المدفوعات تتطلب ادخال كل عملية أما في الجانب الدائن أو في الجانب المدين **والحساب الدائن** هو الذي ينتج عنه استلام مدفوعات نقدية من الاجانب، اما **العملية المدينة** فبالعكس تؤدي الى دفع مدفوعات نقدية من الاجانب. وللتوضيح نفترض أن العمليات تتم من قبل المقيمين في العراق وان جميع المدفوعات تتم بالدولار الاميركي.

هنا من وجهة نظر العراق يمكن ان تسجل العمليات الآتية في الجانب الدائن، أي ستؤدي إلى استلام العراق مدفوعات بالدولار من الأجانب:

1. الصادرات من السلع المادية.
2. عوائد استثمارات العراق في الخارج .
3. الهدايا التي يستلمها العراق من الاجانب.
4. المساعدات التي يستلمها العراق من الحكومات الأخرى
5. استثمارات الاجانب المقيمين في العراق.

وفي الحساب المقابل، تسجل العمليات الآتية في الجانب المدين من وجهة نظر العراق، لأنها ستؤدي الى دفع مبالغ نقدية الى الأجانب:

1. الاستيرادات من السلع المادية.
2. العوائد المدفوعة للاستثمارات الاجنبية.
3. الهدايا الممنوحة للاجانب (غير المقيمين).
4. المساعدات التي تقدم من العراق الى الدول الأخرى.
5. استثمارات العراقيين المقيمين في الخارج.

وعلى ذلك فكل عملية تبادل تتضمن جانب مدين وجانب دائن، أي كل قيد في الجانب الدائن يقابله قيد في الجانب المدين، والعكس صحيح. وبالتالي فإن تسجيل عمليات التبادل الدولية ستؤدي إلى توازن حسابي. لكن هذا لا يعني ان كل حساب جزئي في ميزان المدفوعات يكون متوازناً فعلى سبيل المثال، أن قيمة الصادرات من السلع قد تتوازن وقد لا تتوازن مع الاستيرادات من السلع، وبالتالي فإن نظام القيد المزدوج يفترض حالة التعامل من اجمالي القيود الدائنة مع اجمالي القيود المدينة. وباختصار، فإن نظام القيد المزدوج في ميزان المدفوعات ينتج عنه التعادل في اجمالي القيود الدائنة والمدينة.

هيكلية ميزان المدفوعات

التعرف على هيكلية ميزان المدفوعات، يمكن أن ترى ميزان المدفوعات الافتراضي الآتي:

جدول (1) ميزان مدفوعات افتراضي لدولة ما في سنة معينة (مليون \$)

الحساب	دائن (+)	مدين (-)	الرصيد
1. الميزان الجاري			
أ- السلع (صافي الاستيرادات والصادرات)		-500	
ب- الخدمات (صافي)	200		
صافي الميزان الجاري			-300
2. حساب رأس المال طويل الأجل			
أ- الحساب الحكومي	150		
ب - الحساب الخاص		-350	
صافي حساب رأس المال طويل الأجل			-200
3. الرصيد الأساس (رصيد حساب الميزان الجاري رصيد + حساب رأس المال طويل الأجل)			-500
4. حساب رأس المال قصير الأجل		-75	
5. الرصيد الذي يجب تمويله			-575
6- رصيد معاملات الاحتياطي الحكومي أ- مطلوبات سائلة لجهات حكومية أجنبية ب- مطلوبات غير سائلة لجهات حكومية أجنبية ت- مطلوبات أخرى لجهات حكومية أجنبية ث- موجودات وأصول احتياطية حكومية (ذهب حقوق السحب الخاصة عملات قابلة للتحويل شريحة الذهب لدى صنوق النقد الدولي)			
الصافي	575-		+575
المجموع الصافي	350		صفر

يتضح من الجدول أعلاه أن كشف ميزان المدفوعات لهذه الدولة يتألف من الحسابات الآتية:

أولاً- الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري على كل من التجارة المنظورة (الصادرات والاستيرادات السلعية) والتجارة غير المنظورة.

ويبين الجدول أن حساب السلع كان مدين بمبلغ (500) مليون دولار أميركي، أي أن استيرادات الدولة كانت تفوق صادراتها بهذا المبلغ، ولذلك كان (الميزان التجاري) لهذه الدولة في حالة (عجز) بهذا المبلغ، أما حساب الخدمات والذي يشمل أيضاً النفقات الحكومية في خارج الدولة وبضمنها النفقات العسكرية وكذلك نفقات السفر والنقل وتشمل أيضاً الخدمات المالية وهي الدخل المتأتي من استثمارات الدولة في الخارج والمنح والهدايا التي تتلقاها الدولة والتحويلات الفردية ومنح الحكومات الأجنبية الى الدولة فضلاً عن المنح التي تقدمها حكومة الدولة إلى الخارج، ويتضح من ميزان المدفوعات الافتراضي أن حساب رصيد الخدمات كان فائضاً بمقدار (200) مليون دولار أميركي، ولذلك يصبح صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والذي هو عبارة عن مجموع حسابي السلع والخدمات عجزاً بمقدار (300) مليون دولار أميركي. وما دام هذا الحساب عجزاً فستحاول الدولة مواجهته من خلال تدفق رأس المال طويل الأجل.

ثانياً- حساب رأس المال طويل الأجل

وهو جزء من حساب يسمى حساب رأس المال الذي يتألف منه ومن حساب رأس المال قصير الأجل، وهذا الحساب يشمل استثمارات الدولة ذات الأجل الطويل في الخارج، وكذلك الاستثمارات طويلة الأجل للأجانب في داخل الدولة، وقد ظهر هذا الرصيد في ميزان المدفوعات الافتراضي السابق بعجز مقداره (200) مليون دولار أميركي يمثل الفرق ما بين استثمارات الدولة ذات الأجل الطويل في الخارج والاستثمارات طويلة الأجل للأجانب في داخل الدولة .

ثالثاً- الرصيد الأساس

وهو عبارة عن مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل للدولة. ولقد ظهر هذا الرصيد مديناً (عجزاً) بمقدار (500) مليون دولار أميركي.

رابعاً - حساب رأس المال قصير الأجل

وهو يمثل كافة حركات رأس المال التي تحدث استجابة للظروف الاقتصادية في المدى القصير والتي غالباً ما تكون مؤقتة. وأن أهم تلك الظروف هي سعر الفائدة قصير الأجل والذي يؤدي إذا ما انخفض إلى حركة في رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة، وفي ميزان المدفوعات الافتراضي كان هذا الحساب عجزاً بمقدار (75) مليون دولار أميركي.

خامساً - الرصيد الذي يجب تمويله

لقد أدى الرصيد الموجب في حساب الخدمات في الميزان الجاري والحساب الحكومي في حساب رأس المال طويل الأجل إلى تخفيض العجز، وبذلك أصبح الرصيد الذي يجب تمويله بمقدار (575) مليون دولار أميركي.

سادساً - رصيد معاملات الاحتياطات الحكومية

يبين هذا الحساب الكيفية التي تواجه بها الدولة مدفوعاتها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، وهذا الرصيد يتم تمويله من خلال المصادر الآتية:

1- الأقتراض من المؤسسات النقدية الرسمية، والتي هي عادة تتمثل في البنك المركزي في الدولة.

2- بيع سندات حكومية من قبل الحكومة إلى الاجانب.

3- تحمل الحكومة مطلوبات غير سائلة إلى جهات حكومية أجنبية.

4- استعمال الحكومة لجزء من موجوداتها الاحتياطية وخاصة شريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي وهي تمثل كمية الذهب التي تستطيع الدولة اقتراضها من صندوق النقد الدولي.

وبذلك يتم تغطية العجز في ميزان مدفوعات الدولة.

السهو والخطأ في ميزان المدفوعات

يبنى ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج في مسك الدفاتر، وهو النظام الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيذان احدهما دائن والآخر مدين، فعملية استيراد سلعة مثلاً تقود إلى إجراء قيدين في ميزان المدفوعات قيد مدين (في الحساب الجاري) يسجل استيراد السلعة ذاتها. وقيد دائن بنفس القيمة في حساب رأس المال (يسجل حركة رأس المال) القصيرة الأجل. وحقيقة أن ميزان المدفوعات يبنى نظرياً على أساس نظام القيد المزدوج تعني أنه يجب أن يتوازن دائماً، أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة لا بد وأن يساوي بالضبط المجموع الكلي للبنود الدائنة. ومع ذلك، ففي الحياة العملية يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج على حده لقيدتها في ميزان المدفوعات مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والاستيرادات المنظورة وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين، ولذلك نجد أن المتبع فعلاً في الحياة العملية هو تقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، الأمر الذي يدع مجالاً لعدم التوازن. وإذا حدث في عملية تقدير البنود الفردية على أساس القيد المفرد، أن حصل المقدرين على مجاميع مختلفة لكل من البنود المدينة والدائنة، فإنهم يجب أن يدخلوا بنداً (موازناً) يسمى (بند السهو والخطأ) يعوض بقيد مدين أو بقيد دائن ما قد يظهر من اختلاف في هذا الصدد. **فبند السهو والخطأ** هو قيد متبقي (Residual Entry) أي عبارة عن الفرق بين المجاميع المقدرين على حده لكل من البنود المدينة والبنود الدائنة يتم إدخاله لتحقيق التوازن الحسابي للميزان.

الاختلال (عدم التوازن) في ميزان المدفوعات وكيفية تصحيحه

اختلال ميزان المدفوعات

ان أهم مشكلة اقتصادية قد تواجهها دولة ما هي اختلال التوازن في ميزان مدفوعاتها، وفي الواقع هي مشكلة تواجه معظم دول العالم ان لم يكن كلها. فالاختلال أو عدم التوازن غالباً ما ينشأ من العجز والذي **يمكن تعريفه** على أنه " الحالة التي لا تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة من صادراتها مع المدفوعات الناشئة"، وتختلف أهمية الاختلال في ميزان المدفوعات باختلاف طبيعته، فهو قد يكون مؤقتاً يدم فقط لفترة قصيرة، ومن ثم فهو لا يثير متاعب كثيرة، أو قد يكون أساسياً (هيكلية) يهدد بالبقاء لفترة طويلة ومن ثم فهو يثير متاعب

كثيرة طالما أن استمراره يعني نفاذ الاحتياطات الخارجية في النهاية ومواجهة أزمة في الصرف الأجنبي، وهذا يدعو إلى اتخاذ إجراء ما للحد منه، لأن مثل هذا العجز يعني نقصاً مستمراً في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في العجز. والتمييز بين الاختلال المؤقت والاختلال الأساسي (الهيكلية) في ميزان المدفوعات مهم بالنسبة للسياسة العملية، حيث تنشأ أهمية التمييز من حقيقة أن الاختلال المؤقت إنما يعكس ظروفاً غير عادية ولا يتضمن أي تدهور حقيقي في المركز الاقتصادي الخارجي للدولة. ومن ثم لا يستدعي اتخاذ أية إجراءات مضادة بينما الاختلال الأساسي يعكس قوى راسخة بالضرورة، وقد يتضمن تدهوراً حقيقياً في المركز الاقتصادي الخارجي للدولة، ومن ثم فهو يستدعي اتخاذ خطوات إيجابية للسيطرة عليه وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات إن السؤال المهم هنا ما المقصود بمفهوم (الاختلال أو عدم التوازن) في ميزان المدفوعات؟ وما هو مفهوم (العجز) أو (الفائض) في ميزان المدفوعات؟ ولذا كانت المدفوعات إلى الخارج تمويل الاستيرادات أقل من المتحصلات أو العوائد من الخارج كإيرادات للصادرات، ففي هذه الحالة يظهر فائضا (Surplus)، والعكس إذا كان رصيد الميزان عجزاً (Deficit) حيث المتحصلات للصادرات السلعية نقل عن مدفوعات الاستيرادات السلعية، وهنا يجب تسوية الاختلاف بين الاستلامات النقدية والمدفوعات النقدية العالمية للدولة بأحدى الطرق، ومثل وسائل هذه التسويات هي اما الذهب أو العملات الأجنبية او الصرف الاجنبي والديون الرسمية للدولة ، وذلك لجعل صافي الحساب الكلي يساوي صفراً والا سيكون هناك عجز في ميزان المدفوعات. فالعجز في ميزان المدفوعات يحصل اذن اذا تفوقت مدفوعات الدولة الى الخارج على ما تستلمه الدولة من الخارج، وتتألف احتياطات الدولة ووسائل الدين الرسمية أهم وسائل تمويل الاختلال في ميزان المدفوعات، وفي حالة العجز يمكن استمرار عملية التمويل هذه مادامت هناك احتياطات اجنبية لدى الدولة، أو مادامت الدول الدائنة مستعدة لتقبل استمرار وتراكم ديونها على الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها. وبما ان تمويل العجز لا يمكن ان يستمر لمدة مفتوحة، فلا بد من اجراء عملية تصحيح لتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو انهاءه أن أمكن ذلك. وهنا ستلجأ الدولة الى الوسائل المختلفة لمواجهة ومحاولة تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها.

وسائل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة وسائل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الدولة ما، ومن أهم هذه الوسائل هي:

أولاً - التعديلات التلقائية

وهي قوى اقتصادية تقوم بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات دون تدخل الدولة أو المؤسسات الدولية بصورة متعمدة، وهي بطيئة التأثير وغير مؤكدة النتائج. وتلعب هذه الوسائل دوراً ولو جزئياً في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، رغم ان الدول في الوقت الحاضر تتدخل بصورة مباشرة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، وأهم الوسائل التلقائية هي:

1- نظام سعر الصرف المرن (العائم) حيث يؤدي تحديده من خلال العرض والطلب على النقد الاجنبي الى محاولة اعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

2- التغيرات في الدخل القومي : من المعلوم ان زيادة صادرات دولة ما الى الدول الأخرى ستزيد من دخلها القومي بصورتين، الأولى زيادة مباشرة والثانية من خلال مضاعف الاستثمار. ونفس هذه الحالة ستؤدي في الدول المستوردة الى تحركات معاكسة في الدخل القومي وبالتالي في مستويات الانتاج والاستخدام لديها. وستؤدي هذه التحركات والتحركات المتعكسة بالدخل والانتاج والاستخدام في دول العجز والفائض الى تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات، لأن زيادة الدخل في دول الفائض سيزيد من استيراداتها من دول العجز، كما أن انخفاض الدخل في دول العجز سيقبل من استيراداتها من دول الفائض، مما يؤدي الى اعادة تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات. ولكن هذه الوسيلة بطيئة التأثير وقد تكون ذات آثار غير محمودة العواقب على الدخل والانتاج والاستخدام. لذلك تلجأ الدول الى وسائل أخرى لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها.

ثانياً- الرقابة المباشرة

ان الرقابة غير المباشرة تستهدف السياسات المالية والنقدية بصورة رئيسة من أجل المحافظة على الاستخدام الكامل وثبات الاسعار من خلال سياسة الكماشية، وقد يتعارض ذلك مع توازن ميزان المدفوعات، وهذه السياسة قد تكون غير مرغوبة حتى من قبل الدول التي لديها عجز في ميزان المدفوعات وتضخم في الاسعار، لأن مثل هذه السياسة قد تكون ضارة بالتنمية الاقتصادية

للدولة على المدى البعيد، لأن البدء بالعملية التنموية ومحاولة النهوض بالصناعات الناشئة يتناقض والسياسة الانكماشية، لذلك تلجأ الدول الى سياسات الرقابة المباشرة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مثل تقليص الاستيراد عن طريق الحصص والرسوم الجمركية وتقنين الصرف الأجنبي وغيرها. وتلجأ الدول الى سياسة الرقابة المباشرة لسببين مهمين، أولهما كونها وسيلة ملائمة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وثانيهما لأن هذه الوسائل وثيقة الصلة بسياسة الحماية التجارية **واهم وسائل الرقابة المباشرة هي:**

1- التعريف الجمركية (Tariff) : وهي عبارة عن رسوم تفرض على السلع المستوردة، وتعد مورداً مالياً مهماً وخصوصاً إذا كانت تفرض للأغراض المالية، فضلاً عن الدور الحمائي لها حماية السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية، ولتشجيع الصناعة المحلية وجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية التي أصبحت مرتفعة السعر بعد فرض التعريف الجمركية عليها. ولذلك تعد التعريف الكمركية ثنائية الغرض: مالي وحمائي.

2- حصص الاستيراد (Quotas) : وهنا يتم وضع حدود كمية وقيمة لاستيراد بعض السلع. وقد تلجأ الدولة الى توزيع استيراداتها بشكل حصص من مجموعة من الدول، وهذا قد يمكنها من الحصول على معاملة تفضيلية بما توفره من امتيازات، وهذه السياسة غالباً ما يتم اللجوء اليها لحماية الصناعة المحلية وخصوصاً الناشئة، فضلاً عن دورها في الحد من الاستيراد وتدفق العملات الأجنبية الى الخارج بهدف مواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات.

3- دعم الصادرات (Export supporting) : وهنا تتدخل الدولة لزيادة صادراتها، حيث يتم دعم صادرات الدولة لمواجهة السلع الأجنبية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات في السوق العالمي وهذه السياسة تلجأ اليها معظم الدول لحماية صادراتها.

4- الرقابة على سعر الصرف : يعد استقرار سعر الصرف الأجنبي ضرورياً لتحقيق الاستقرار والتوسع في التجارة الخارجية، وهناك عدة وسائل لتحقيق مثل هذا الاستقرار منها، تحديد قيمة العملة المحلية بالذهب، أو تحديدها في اطار عملة دولية اخرى كالدولار الاميركي أو اليورو الأوروبي، مع استعداد الدولة لدعم عملتها في حالة حصول تقلبات حادة فيها في سوق الصرف الأجنبي، من خلال تدخل الدولة في بيع وشراء العملة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا قد تضطر الدولة الى تبني سياسة تقنين الصرف الأجنبي اذا لم يكن لديها كميات كافية من العملات الأجنبية لموازنة سوق الصرف الأجنبي، وقد تأخذ الحكومة مسؤولية ادارة الصرف الأجنبي على عاتقها وقد يكون هذا النظام فعالاً أكثر من أسلوب التعريف الجمركية أو أسلوب

الحصص في المحافظة على محدودية العرض من الصرف الأجنبي، وبالتالي استيراد أكثر السلع ضرورة للدولة.

ثالثاً- الرقابة غير المباشرة

وتطبق هذه الوسيلة من خلال مجموعة الاجراءات المالية والنقدية للتأثير على ميزان المدفوعات من خلال التغيرات في حجم الدخل الكلي وفي مستوى الاسعار. ففي حالة أن الدولة تواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتها لأي سبب من الأسباب كارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة بسبب التضخم وما سيؤدي اليه هذا من التراجع في صادراتها وزيادة استيراداتها بسبب الانخفاض النسبي في أسعار السلع المستوردة. ان الوسيلة المتبعة في هذه الحالة هي سياسة نقدية ومالية انكماشية، وذلك من خلال رفع سعر الفائدة لتخفيض الانفاق الاستثماري وكذلك بتخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب، وهذا سيؤدي الى انخفاض الدخل ومن ثم تقليل الاستيرادات وبالتالي تقليل خروج العملات الأجنبية الى الخارج، كما ان مستوى الأسعار سينخفض مما سيؤدي الى ان تكون السلع المحلية رخيصة قياساً بالسلع المستوردة، مما سيؤدي الى زيادة صادرات الدولة مقابل تقليل استيراداته، وبذلك يمكن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ورغم فعالية هذه الوسيلة فهي قد تؤدي إلى انكماش وبالتالي بطالة وهنا سيكون تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على حساب الاهداف الاجتماعية المهمة للدولة، ولذلك يكون اللجوء الى هذه الوسيلة في حالات معينة وليس في حالة الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات.

Foreign Exchange Rate سعر الصرف الأجنبي

من أهم العوامل التي جعلت التجارة الخارجية موضوعاً متميزاً هو وجود الاختلاف بين وحدات النقد الحسابية بين الدول، فأى عملية تبادل دولي تتطلب عمليتين للشراء، الأولى تخص شراء العملة الأجنبية، أما الثانية فتخص استعمال العملة الأجنبية لتسهيل تبادل العمليات الدولية.

تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه " السعر الذي يتم به مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى. وسعر الصرف الأجنبي Foreign Exchange Rate هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، أما سعر الصرف الأجنبي التوازني فهو "سعر الصرف بين عملتين يندعم فيه فائض العرض أو الطلب على صرف اجنبي معين أو على الصرف الاجنبي ككل، ويتغير هذا السعر بتغير أي من العرض أو الطلب على العملات الأجنبية، وتعتمد الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع. أما سعر الصرف التوازني فيتحدد من قبل قوى السوق أي العرض والطلب، إذا لم تتدخل السلطات النقدية في تثبيت سعر الصرف أو الحد من تقلباته، ولا يوجد أي مبرر للخروج عن ذلك التوازن. ولكن في الواقع العملي من غير المحتمل أن يستمر سعر الصرف التوازني لمدة طويلة، والسبب هو أن القوى المؤثرة على موقع كل من منحنيي الطلب والعرض في السوق تتغير عبر الزمن مما ينتج عنه انتقال لكلا المنحنيين. لكن ماهي العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنيي العرض والطلب في سوق العملات، ومن ثم على تقلبات أسعار الصرف للعملات. ويؤكد الاقتصاديون على أهمية دور التوقعات في أسواق العملات والطلب والعرض على النقود في تحديد أسعار الصرف.

سوق الصرف الأجنبي

ان الوظيفة الأساسية للسوق هي أن تسهل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية (الصرف الأجنبي). وسوق الصرف الأجنبي ليست سوقاً مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، وليست قاصرة على دولة واحدة، ولها ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي، حيث أنها تتكون أساساً من عدد من البنوك تقوم باستبدال العملات، فالبنوك تصنع سوق الصرف الأجنبي وتعمل بدورها كتاجر جملة في العملة بالنسبة للتجار والمستثمرين عموماً. إن الصرف الأجنبي ليس سلعة متجانسة، فهناك

عدة اشكال مختلفة من الحقوق المالية قصيرة الأجل على الأجانب مقدره بعملة أجنبية، وتعد أسرع وسائل إجراء المدفوعات الدولية هي (الحوالة التلكسية) والتي تعد أكثر أدوات الصرف الأجنبي أهمية اليوم.

وأسواق الصرف الأجنبي تدخل ضمن طائفة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة، فالنقود وهي السلعة المتبادلة تتجانس تماماً جميع وحداتها، وأن أسعارها تتماثل في سوق الصرف الواحد. **وفي تحليلنا لأسواق الصرف الأجنبي تعتمد على عدد من الفروض الإيضاحية**

وهي:

- 1- وجود دولتين فقط تمثل الأولى الاقتصاد الوطني، والثانية الاقتصاد العالمي.
- 2- توجد عملتين فقط هما العملة الوطنية (الدينار العراقي) والعملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

أنواع سوق الصرف الأجنبي

هناك نوعين من سوق الصرف الأجنبي هما:

- 1- أسواق الصرف الحاضرة (Spot Exchange Rates) وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة.
- 2- أسواق الصرف الأجلة أو المستقبلية (Forward Exchange Rates) وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الأجلة، ويتم فيها الاتفاق من الآن على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً للسعر الأجل على أن يؤجل اتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول المدة أو الوقت المتفق عليه.

قواعد الصرف الاجنبي

من الناحية النظرية هناك نظامان لأسعار الصرف الاجنبية، **الأول** نظام أسعار الصرف المرنة (الحرّة أو العائمة) Free Floating System، **والثاني** هو نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed System، وبينهما أنظمة مختلفة تجمع بين التثبيت والتعويم كنظام التعويم المدار Managed Floating، ونظام التثبيت المدار Managed Fixed. وسوف نركز على النظامين الأولين لأهميتهما ولأن أغلب الدول تتبع أحد هذين النظامين في سوق الصرف الأجنبي لديها. ومن الملاحظ أن سعر الصرف يتحدد فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبي، وهو

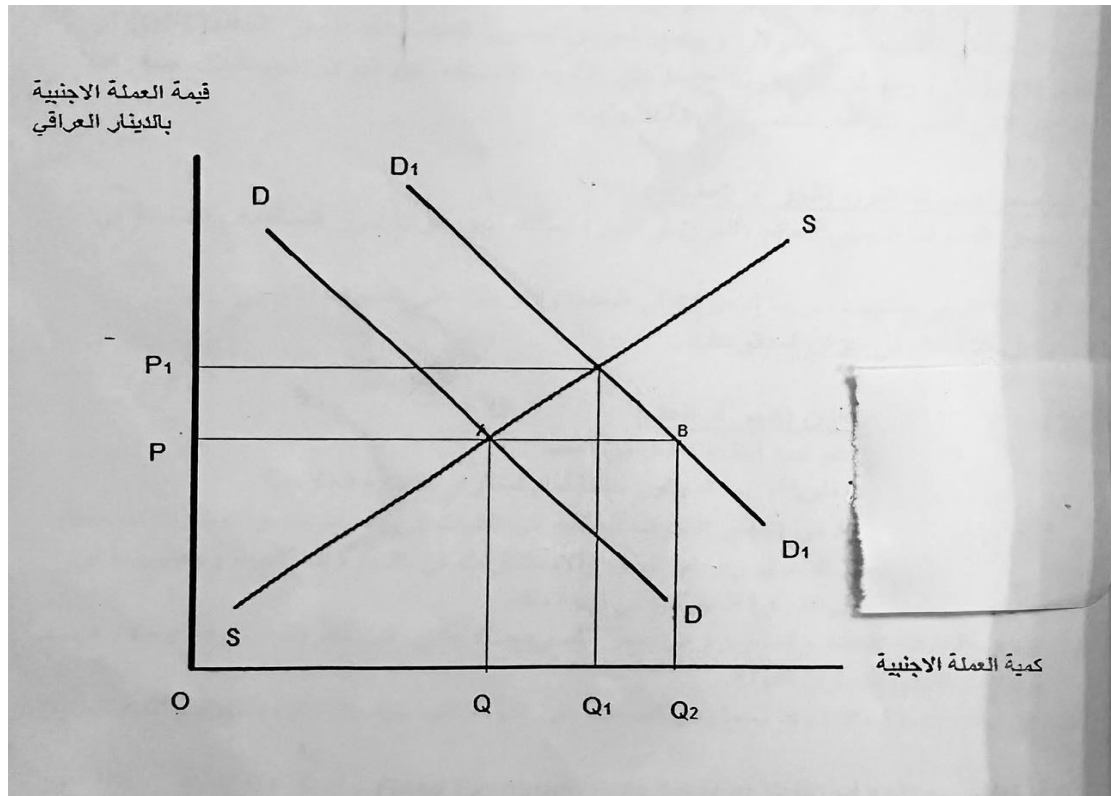
السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي طلباً للعملة الوطنية والطلب على الصرف الأجنبي عرضاً للعملة الوطنية.

أنظمة أسعار الصرف

أولاً : نظام أسعار الصرف المرنة (الحرّة أو العائمة) Free (Floating) System

في ظل هذا النظام يتحدد سعر الصرف نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب في سوق حرّة، كما هو واضح من الشكل رقم (1) حيث يمثل DD طلب الدولة (العراق) مثلاً على العملات الأجنبية (الدولار مثلاً)، وهو ينحدر الى الاسفل ونحو اليمين لأن انخفاض قيمة الدولار بالدينار أي عندما يشتري الدينار كمية أكبر من الدولارات سيؤدي الى ان تصبح السلع المشتراة بالدولار أرخص من قبل فيزداد طلب العراق عليها، وهنا سيزداد ايضاً طلب العراق على الدولار بهدف شراء سلع اجنبية أكثر.

أما SS فيمثل العرض من الدولار الأميركي، وهو يتجه الى الأعلى ونحو اليمين، لأن ارتفاع سعر الدولار الأميركي بالدينار العراقي سيجعل صادرات العراق أرخص بالنسبة للأجانب، وهنا سيزيد طلب الاجانب على الدينار العراقي الشراء كميات أكبر من الصادرات العراقية.



شكل (1) : تحديد سعر الصرف المرن (الحر أو العائم).

هنا سيتحرك سعر الصرف بصورة مرنة وحررة ليستقر في مستوى توازن سوقي معين، وهو المستوى الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة من الدولارات مع الكمية المعروضة منها، وهو يتمثل بالمسافة (OP)، أي يمكن للمستوردين العراقيين شراء (00) من الدولارات بسعر يساوي (OP) من الدينار العراقي.

لكن اذا حدث اختلال في توازن سوق الصرف الاجنبي لسبب ما، كارتفاع اسعار السلع المستوردة، فهنا سيزداد الطلب على الدولار، مما سينقل منحنى الطلب الى (D1D1) مسبباً اختلالاً في سعر الصرف السوقي، حيث في سعر الصرف السوقي (OP) هنا سيكون الطلب على الدولار مساوياً إلى (OQ2) في حين ان المعروض منه هو (OQ) فقط ففائض العرض هو بمقدار (OQ2)، فهنا لكون سعر الصرف الاجنبي حراً او عائماً، فإن الطلب الفائض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الدينار، مما يؤدي الى ارتفاع كلفة شرائه، ويستمر ارتفاع سعره مقابل انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بالدولار الاميركي، حتى يعود الى (OQ1) وعندها سيزول فائض الطلب على الدولار ويصبح العرض مساوياً للطلب عند السعر الجديد (OP1) أي عند (P1Q1) ، وسيتمكن الحصول عندها على الكمية الإضافية من الدولار من خلال صادرات العراق التي أصبح سعرها منخفضاً بالنسبة للأجانب.

مزايا سعر الصرف المرن (الحر أو العائم)

ان سعر الصرف الاجنبي العائم المرن أو الحر يمتلك نفس مزايا سوق المنافسة والمتمثلة في الآتي:

- 1- أن هذا السعر يستجيب سريعاً للتغيرات في الطلب والمعرض على الصرف الاجنبي.
- 2- يزيل الاختلال في ميزان المدفوعات.

انتقادات سعر الصرف المرن (الحر أو العالم)

يواجه سعر الصرف العائم عدة انتقادات أهمها:

- 1- صعوبة استقراره لمد طويلة، مما قد يكون عائقاً امام استقرار التجارة الخارجية.
- 2- تؤدي التقلبات الكبيرة في اسعار الصرف العائمة الى تقلبات في الصادرات والاستيرادات، مما يؤدي الى تقلبات في الدخول وفرص العمل والاستثمارات في التجارة الخارجية وخصوصاً في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية في تهيئة ذلك.
- 3- تؤدي التقلبات الحادة والمستمرة في سعر الصرف الاجنبي الى تغيرات سريعة وحادة في معدلات التبادل التجاري للدولة.

4- أن سعر الصرف العائم قد يجعل من الصعب على الدولة تنفيذ سياسات مالية ونقدية ملائمة.

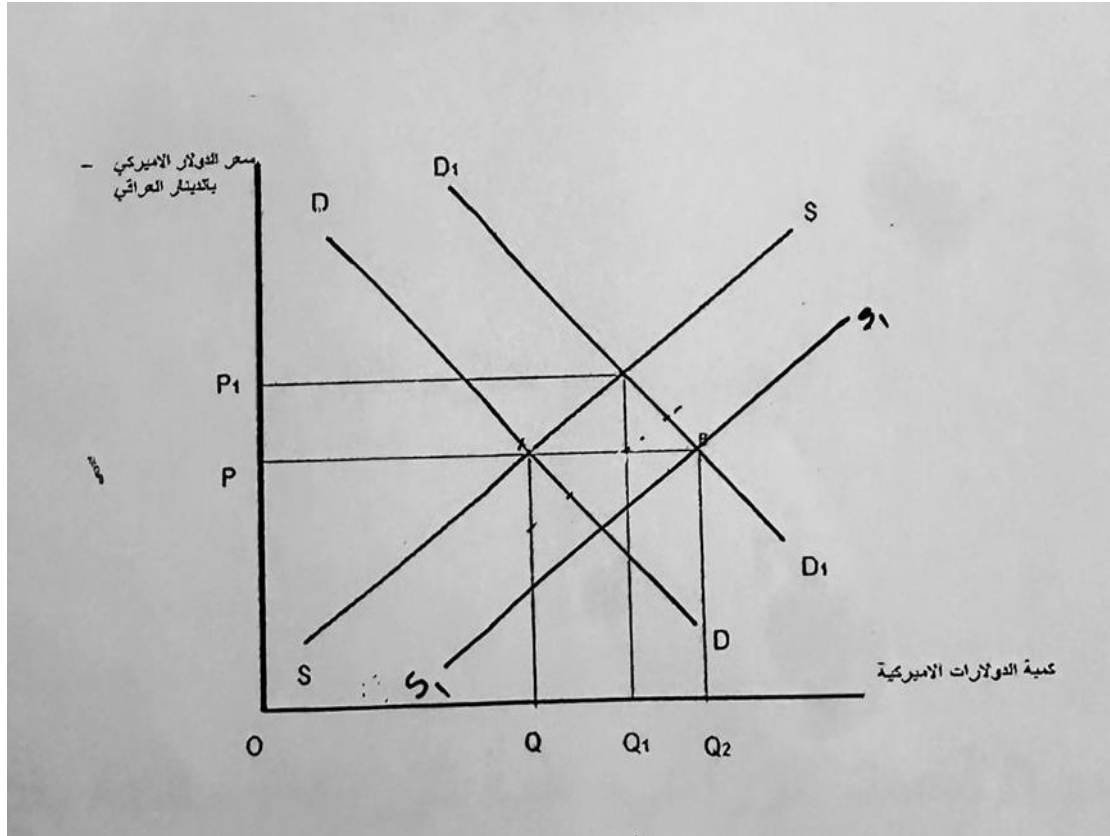
ثانياً : نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System

ان سعر الصرف الثابت هو نظام قائم على علاقات ثابتة ومنتفق عليها للعملات الاجنبية، وهذا النظام يعد بديلاً لنظام سعر الصرف العائم الذي يعنى بالاستقرار الداخلي أكثر مما يعنى بالتوازن الخارجي، وبسبب حالة عدم التأكد التي يقود اليها نظام سعر الصرف المرن (العام)، فإن هذا قد يؤدي الى محدودية التجارة الخارجية وما يؤدي اليه ذلك من عدم التخصيص العالمي الكفوء لعناصر الانتاج، لكل هذا فان الكثير من الدول قامت بتحديد اسعار صرف عملاتها ضمن حدود تغير ضيقة في اطار العملات العالمية. وقد تم هذا سابقاً بموجب ما عرف حينها بأسم (قاعدة الذهب).

ولتحديد المستوى التوازني للصرف الاجنبي بموجب نظام سعر الصرف الثابت نرى الشكل رقم (2) حيث لو افترضنا ان سعر الدولار الاميركي بالدينار العراقي تحدد في (OP) وان هناك فائضاً في الطلب على الدولار بمقدار (QQ2) فهنا، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، لن يتم امتصاص فائض الطلب عن طريق تغيير سعر الصرف، وانما من خلال توفير كميات من الدولار معادلة الى (QQ2) من قبل البنك المركزي بحيث يبقى سعر الصرف السوقي السائد ثابتاً عند (OP). وهذا سيؤدي إلى زيادة في طلب الاجانب على الصادرات العراقية، مما يدفع عرض الدولار الى الاعلى وهنا سينتقل عرض الدولار من (SS) الى (S1S1)، وذلك سيؤدي الى عودة التوازن من جديد على المدى الطويل، وهنا سيصبح العرض الجديد من الدولار مساوياً للطلب عليه في (OP)، وهو سعر الصرف الثابت السابق، وستكون الكمية التوازنية من الدولارات التي تبادل بالدينار العراقي هي (Q1).

إعادة التوازن في سوق الصرف الاجنبي في ظل نظام سعر الصرف الثابت

يمكن هنا تحديد السبب في اختلال التوازن في سعر الصرف وحصره في التغيرات في الظروف الاقتصادية في كل من الدولتين المصدرة والمستوردة، والشكل رقم (2) يوضح ذلك.



شكل (2) : توازن سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت

ثالثا : نظام الرقابة على الصرف

اضطر كثير من الدول، وخاصة في فترة ما بين الحربين، وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف وبخاصة الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وفرنسا حيث لا يتحقق التوازن في ظل هذا النظام عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف المرن، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل عملية الموازنة بين الطلب والعرض على العملات الأجنبية، ومن شأن هذا التدخل التأثير على الأثمان والدخول. وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي

على وجوه الطلب الممكنة. بحيث تكون الدولة ممثلة بالبنك المركزي المحتكر الوحيد للعمليات الأجنبية كما تفرض سيطرتها على مراقبة خروج ودخول العملات الأجنبية وتستخدم كافة الصلاحيات لمصادرة النقد الأجنبي الذي يحوزه الأفراد.

ولقد مورس نظام الرقابة على الصرف الأجنبي في مناطق متعددة من العالم مثل أوربا وأمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية، بحيث تركت أوربا هذا النظام عام 1958 عندما شعرت باستقرار اقتصادياتها وأنها لم تعد بحاجة إلى هذه الرقابة وأصبح هذا النظام ميزة للدول النامية.

سياسة الاغراق (Dumping)

تعد سياسة الاغراق "عملية بيع السلع في السوق الاجنبية بأسعار أقل من تكاليف الانتاج، وتتم في ثلاثة أشكال هي الاغراق غير المنتظم، الاغراق المخطط والاغراق المستمر".

اما السياسات المضادة للاغراق فتعمل على منع سياسات استيراد السلع من الدول التي تمارس سياسة الاغراق حتى ولو بسعر الكلفة، لأن تلك السياسة تضر الدولة التي تقبل استيراد السلع من الدول التي تمارس هذه السياسية التجارية .

اشكال الاغراق

تتم سياسة الاغراق في ثلاثة أشكال هي : الاغراق غير المنتظم، والاغراق المخطط أو المعد له مسبقا والاغراق المستمر أو الدائم، ويمارس كل شكل من الأشكال السابقة حسب الظروف المختلفة للدول .

1- الاغراق غير المنتظم Sporadic Dumping

وهو إغراق متقطع يحدث حين يكون لدى قطاع الأعمال فائض في المخزون السلعي يمكن تصريفه في الأسواق الأجنبية بأسعار منخفضة عن أسعار السوق المحلي، وغالبا ما يحدث هذا الشكل من الاغراق نتيجة سوء التخطيط من قبل المنتجين في الدول التي تمارس سياسة الاغراق، أو نتيجة التغيرات غير المتوقعة في ظروف كل من العرض والطلب حيث يتولد عنها فائض في المخزون السلعي ولذلك يتم اللجوء الى سياسة الاغراق لتصريف هذا الفائض. وبالرغم من أن سياسة الاغراق قد تكون مفيدة للمستهلك في الدول المستوردة، الا أنها ذات آثار مدمرة للمنتجين المحليين الذين ينتجون السلع البديلة للاستيرادات حيث سيواجهون انخفاضا في حجم مبيعاتهم ويواجهون بذلك خسائر في الأجل القصير. أن فرض رسوم جمركية مؤقتة يمكن أن يحمي المنتجين المحليين في مثل هذه الحالة. ومادام للاغراق غير المنتظم اثار محدودة على التجارة الخارجية، فإن الدول التي تتعرض لهذه السياسة لن تتردد بفرض رسوم جمركية للحماية في ظل هذه الظروف المؤقتة.

2- الأغرأق المخطط Predatory Dumping

في هذا النوع من الأغرأق يقوم المنتجون في الدولة التي تمارس سياسة الأغرأق بتخفيض مؤقت لأسعار منتجاتهم في الأسواق الخارجية حتى يتم أخراج المنافسين الأجانب من السوق. وعندما ينجحون في الوصول إلى مركز احتكاري فإنهم سيرفعون الأسعار التعويض الخسائر التي حدثت سابقاً. ولذلك يجب أن يكون السعر الجديد مرتفعاً إلى الحد الذي يعوض الخسائر التي حدثت جراء تخفيض الأسعار. ويجب أن يكون المنتجون الذين يتبعون هذه السياسة على قدرة في منع دخول أي منافسين محتملين إلى السوق لمدة زمنية كافية يمكن خلالها أن يحققوا أرباح اقتصادية. ولتحقيق النجاح لهذه السياسة يجب أن يمارس الأغرأق على نطاق واسع. وبشكل عام فإن الدولة المستوردة تهتم بالأسعار المعروضة في سياسة الأغرأق المخطط لأهداف أحتكارية، وقد تقوم برد الفعل من خلال فرض رسوم جمركية عالية لألغاء فروقات الأسعار.

3- الأغرأق المستمر Persistent Dumping

هو اغرأق يستمر لمدد طويلة جداً، في محاولة المنتجين للوصول إلى أقصى أرباح من بيع سلعهم في الخارج بأسعار منخفضة عن تلك الأسعار التي يبيعون بها في أسواقهم المحلية

شروط سياسة الأغرأق

أن نجاح سياسة الأغرأق يقتضي شروطاً متعددة أهمها:

- 1- السيطرة على السوق المحلية، بحيث تتاح من خلال هذه السيطرة البيع بأسعار مرتفعة تعوض عن الخسارة، أو الأنخفاض في الأرباح المرتبط بسياسة الأغرأق التي تتبعها.
- 2- تحمل جزء من الكلفة أو أرباح أقل، أو حتى خسائر في المدى القصير وصولاً إلى تعويض ذلك في المدى الطويل بعد أن يتم التمكن من السيطرة على السوق الخارجية.
- 3- منع استيراد السلعة التي يتم أتباع سياسة الأغرأق في تصريفها في الأسواق الخارجية، وخاصة إذا كان هامش النقل يقل بدرجة ملموسة عن الفرق بين السعرين.

اثر سياسة الأغرراق

مما لاشك فيه أن سياسة الأغرراق يمكن أن تؤدي إلى آثار على كل من الدولة المستوردة والدولة المصدرة، ويمكن أن نوجز هذه الآثار كالتالي :

- 1- في الدولة المستوردة سوف تتحقق فائدة للمستهلكين فيها نتيجة لبيع السلعة فيها بأسعار منخفضة، خصوصاً اذا كانت الدولة المستوردة تتبع سياسة الحرية التجارية.
- 2- بالنسبة للدولة المصدرة، فإن هذه السياسة يمكن أن تكون نافعة لها في الأجل الطويل، وخصوصاً اذا ما تم تطبيقها بنجاح.
- 3- تؤثر سياسة الأغرراق في الدولة المصدرة في الأجل الطويل حيث انها تؤدي الى التوسع في انتاج سلعة الإغرراق في الدولة المصدرة وعلى حساب الإنتاج المحلي في الدولة المستوردة، وهذا سيؤدي الى زيادة صادراتها وأنتاجها ودخلها القومي.

الإجراءات والسياسات المضادة للأغرراق

بالرغم من الفوائد التي تقدمها سياسة الأغرراق للمستهلكين في الدول المستوردة، الا أن الدول غالباً ما تفرض عقوبات على السلع التي تعتقد أنها دخلت الى أسواقها من خلال سياسة الأغرراق. والهدف من تلك الإجراءات هو لمنع سياسة التمييز سعري والبيع بأقل من الكلفة والتي تحدث أضراراً مادية للمنتجين المحليين مثل انخفاض المبيعات ونقص الأرباح وتراجع مستوى العمالة، وهذه الإجراءات تكون من خلال زيادة الرسوم الجمركية عن مستواها الاعتيادي المفروض على السلع المستوردة. وبحسب هامش الأغرراق من خلال المبلغ الذي يمثل الفرق بين قيمة السلعة في السوق الأجنبي وسعر السلعة في السوق المحلي. **ويمكن تحديد قيمة السلعة في السوق الأجنبي من خلال إحدى الطريقتين الآتيتين:**

- 1- على اساس السعر: وهنا يحدث الأغرراق عندما يبيع المنتجون السلعة في السوق المحلي عند سعر أقل من ذلك السعر الذي تباع فيه نفس السلعة في سوق الدولة الأم للمنتجين واذا لم يكن هذا السعر متاحاً كان تكون السلعة تنتج للتصدير فقط ولا تباع في السوق المحلي، فيجب هنا معرفة سعر السلعة في سوق دولة أخرى يتم تصدير هذه السلعة لها.
- 2- على أساس الكلفة : إذا لم يكن ممكناً تطبيق طريقة السعر، فيتم هنا تحديد هامش الأغرراق على اساس أجمالي كلفة السلعة في السوق الذي تم فيه أنتاج هذه السلعة، ويؤخذ في ذلك عدة اعتبارات عند تحديد هذه القيمة ومن هذه الاعتبارات تكاليف تصنيع

السلعة والنققات العامة في داخل السوق الأصلي للسلعة و تكاليف التسويق كتكاليف التعبئة و التغليف والنقل .

أذن اذا ما اعتقدت الدولة المستوردة بأن السلعة الأجنبية تباع في أسواقها بسعر أقل من السعر المقبول للسلعة، فإن ذلك يقتضي منها فرض هامش أغراق على تلك السلعة لألغاء الفروق بين السعيرين .

توزيع آثار سياسة الإغراق بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة

1 - آثار الإغراق على الدولة المصدرة (التي تقوم بالإغراق) :

يؤدي الإغراق المستمر إلى زيادة حجم الصادرات المتاحة، ويمكن من استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل كامل فيحقق البلد فوائد كبيرة في هذه الحالة، إذ أن المستهلك فيها لا يتصور ما دام السعر لم يرتفع إلا أنه يحرم من مزايا التوسع في الإنتاج، الذي يترتب عليه تخفيض تكلفة إنتاج السلعة ولم يستفد من الانخفاض في اسعارها. غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى، تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة. ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب الأخيرة، حيث كانت تباع الصلب لهولندا يثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في المانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أوروبا.

2 - آثار الإغراق على الدولة المستوردة (الدولة المغرقة فيها) :

إن موقف مذهب الحرية التجارية يقوم على صعوبة التوفيق بين سياسة حرية التجارة التي يطالبون بها، وبين السياسة العدائية المتعلقة بالإغراق فهم لا يرون في الإغراق المستمر خطورة بل منفعة يجني ثمارها المستهلك الوطني أو المنتج الذي يوفر له المغرقة المواد الأولية اللازمة للتوسيع القاعدة الصناعية.

منظمة التجارة العالمية

(WORLD TRADE ORGANIZATION WTO)

لاشك أن التجارة الدولية في محورها هي مجموعة من التعاملات المتبادلة بين أطر متعددة وتتمثل تلك الأساسي التعاملات ما بين صادرات و واردات وتحكم تلك التعاملات قواعد وشروط تنص عليها العقود المبرمة بين تلك الأطراف تشمل تحديد الأسعار ومواعيد الشحن وشروط التسليم. ولكي تكتمل المنظومة التجارية وتصبح جميع الأطراف في حالة اطمئنان لتلك التعاملات كان لابد من وجود جهة رسمية تنظم تلك التعاملات وتراقب العقود بين الجهات التجارية والالتزامات المنصوص عليها والرجوع اليها في حالة المنازعات والقضايا التجارية التي قد تحدث لأي سبب من الأسباب، كما كان لزاما لتلك الجهة المختصة الاشراف على وضع قواعد خاصة يلتزم بها جميع الأطراف ومن هنا كانت منظمة التجارة العالمية.

تعريف منظمة التجارة العالمية

بدأت فكرة انشاء المنظمة بعد سلسلة طويلة من المراحل يرجع تاريخها الى عام 1947 عندما بدأت مجموعة من الأفكار تتبلور بهدف تحرير التجارة السلعية والخدمية بين دول العالم ومن هنا ولدت اتفاقية الجات والمعروفة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. حيث وقع مندوبو 23 دولة على تلك الاتفاقية الى ان اصبحت واجبة النفاذ اعتبارا من الأول من يناير 1948 ومع عام 1956 بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 35 دولة وفي عام 1965 وصل عدد الأعضاء الى 65 عضو وخلا الفترة من عام 1965 الى عام 1993 اصبح اجمالي الدول الأعضاء في اتفاقي الجات 117 دولة. وكان الهدف الأساسي للاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها خاصة بين الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية ، ولتحقيق تلك الأهداف كان هناك مجموعة من الإجراءات لابد من تنفيذها أهمها تخفيض التعريفات الجمركية والحد من القيود الكمية للواردات مع مراعاة عدم التفرقة أو التمييز بين الدول بالإضافة الى العمل على التحكيم في ما قد ينشأ من منازعات تجارية بين الدول الأعضاء.

أهداف ونشاطات منظمة التجارة العالمية

تتركز أهداف منظمة التجارة العالمية في عدة نقاط تسعى جميعها الى تنظيم حركة التجارة بكافة اشكالها وتنوع اساليبها ويمكن تلخيص تلك الأهداف والنشاطات في النقاط التالية:

- 1- حرية انسياب وتدفق التجارة وذلك بإلغاء جميع القيود التجارية مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص.
 - 2- التفاوض على تخفيض أو ازالة العقبات التي تعترض التجارة مثل الرسوم الجمركية على الواردات والاتفاق على القواعد التي تحكم سير التجارة الدولية مثل مكافحة الإغراق والإعانات ومعايير المنتجات.
 - 3- ادارة ومراقبة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية المتفق عليها من أجل التجارة في السلع والخدمات والتجارة ذات الصلة بالملكية الفكرية.
 - 4- رصد واستعراض السياسات التجارية للدول الأعضاء فضلا عن ضمان الشفافية في الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية
 - 5- تسوية المنازعات بين الأعضاء فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقات .
 - 6- بناء القدرات لتطوير الموظفين الحكوميين في الدول الأعضاء في مسائل التجارة الدولية.
 - 7- المساعدة في عملية انضمام دول جديدة من بين 30 دولة تسعى للانضمام وموضوعة ضمن الدول المراقبة لحين استيفاء جميع الشروط والآليات المتعلقة بالانضمام.
 - 8- اجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر البيانات التجارية في دعم الأنشطة الرئيسية والالتزام بالشفافية في تسير الأنشطة .
 - 9- العمل على تشجيع وتنمية رفاهية الشعوب والحد من الفقر وتعزيز السلام والاستقرار والغاء الممارسات غير العادلة مثل دعم الصادرات والمنتجات.
- أن اتفاقية الجات وما صاحبها من تطور إلى أن أصبحت كياناً ملموساً يسمى منظمة التجارة العالمية تعتبر نقطة تحول في اقتصاديات العالم وأتاحت الفرصة المناسبة للمنافسة في ظل قوانين وقواعد محددة وملزمة وأرست مبدأ البقاء للأصلح من حيث الجودة والسعر والذوق المناسب وهي أيضا دعوة لتحرير التجارة وفتح الأسواق وإزالة العقبات والمعوقات مما يعني زيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشة الشعوب من خلال الانفتاح للعالم الخارجي ودفع الدول النامية لمواكبة التقدم.

الإتفاقيات الأساسية في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية

- 1- إتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- 2- إتفاقية المنسوجات والملابس.
- 3- إتفاقية الزراعة.
- 4- إتفاقية قواعد المنشأ.
- 5- إتفاقية الأحكام الوقائية.
- 6- إتفاقية الدعم والتدابير التعويضية.
- 7- إتفاقية العوائق الفنية للتجارة.
- 8- إتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية.
- 9- إتفاقية المعاينة قبل الشحن.
- 10- إتفاقية التقييم الجمركي.
- 11- إتفاقية اجراءات تراخيص الاستيراد.
- 12- إتفاقية مكافحة الاغراق.

مبادئ النظام الجديد للتجارة الدولية

- 1- تجارة بدون تمييز.
- 2- تشجيع المنافسة العادلة.
- 3- تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي.
- 4- الشفافية.

المهام الأساسية للمنظمة

- 1- الإشراف على تنفيذ الإتفاقيات وإدارتها.
- 2- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- 3- حسم المنازعات التجارية.
- 4- مراقبة السياسات التجارية الوطنية.

5- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى والمرتبطة بصنع السياسات الإقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

هيكل وأسلوب عمل المنظمة

- 1- المجلس الوزاري أعلى سلطة في هيكل المنظمة.
- 2- يتضمن المجلس الوزاري ممثلين لجميع الدول الأعضاء.
- 3- يجتمع المجلس الوزاري مره واحدة على الأقل في كل سنتين وينبثق عن المجلس الوزاري المجلس العام ويشارك فيه ممثلون عن كل الدول الأعضاء.
- 4- يتفرع من المجلس العام جهاز حسم المنازعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

الاية عمل المنظمة التجارة الدولية

- أ- **المؤتمر الوزاري:** يعتبر الجهة الرئاسية للمنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل. ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، كما أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.
- ب- **المجلس العام للمنظمة:** يتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء، ويتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، كما يتولى مهام المؤتمر الوزاري فيما بين فترات الإنعقاد. ويجتمع المجلس العام بصفته هيئة لتسوية المنازعات عند النظر في الشكاوي واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء. كما أنه مسؤول عن القيام بمراجعة للسياسات التجارية للدول كل على حدة، استناداً إلى التقارير التي تعدها أمانة منظمة التجارة العالمية. ويجتمع المجلس العام للمنظمة عند الحاجة. **وتتفرع منه مجالس متخصصة وهي:** مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وعضوية هذه المجالس مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء.

- ت- **اللجان الفرعية بالمنظمة والامانة** : هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري وهي:
 لجنة التجارة والبيئة، ولجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة
 الميزانية والشؤون المالية والإدارية.
- ث- **أمانة المنظمة**: ويرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته
 وشروط خدمته، وذلك لمدة 4 سنوات. ويعين المدير العام نوابه (أربعة نواب للمساعدة في
 الإشراف على العمل) وموظفي الأمانة، ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم
 طبقاً للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري.

مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

إن سرعة الانضمام إلى هذه المنظمة سوف يوفر للدولة من خلال الإتفاقيات والتسهيلات
 المتبادلة بينها وبين باقي الدول الأعضاء مزايا عديدة لها في مواجهة الدول الأخرى خارج إطار
 المنظمة تشمل:

- أ- حماية السلع والخدمات الوطنية من الإجراءات التعسفية التي قد تفرضها بعض الدول.
 ب- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وتنمية الصادرات .
 ت- ضمان عدم التمييز ضد الصادرات.
 ث- تهيئة الظروف المناسبة للإستثمارات الجديدة والتوسع الإستثماري.
 ج- رفاهية المواطن من خلال تحسين الجودة وانخفاض تكلفة الإنتاج بسبب توفر بدائل
 عديدة من السلع والخدمات.